الجديد فى العلاقات العربية - الإيرانية

أ . د . / نيفين مسعد

تـوطئـة

تمر العلاقات العربية الإيرانية بمرحلة مهمة من مراحل تطورها ، تشهد فيها إعادة تقويم منطلقاتها وركائزها ووسائل إدارتها منذ اندلاع الثورة الإسلامية وحتى اليوم . وعلى الرغم من أن كثيرا من التحليلات السياسية تختزل دواعى هذا التطور في وجود الرئيس الجديد محمد خاتمى على رأس السلطة فى إيران ، ويلقبه فى منحاه التجديدى الإصلاحى فى الداخل والخارج معا بـ « جورباتشوف إيران » ، تيمنا بالرئيس السوفيتى السابق [1] . وبدون التقليل من أهمية عنصر القيادة كعنصر مؤثر فى عملية صنع القرار السياسى ، إلا أن قيادة السيد محمد خاتمى ما كانت لتفعل فعلها بالذات على صعيد السياسة الخارجية لبلاده ، إلا فى إطار بيئة إقليمية ودولية متغيرة ، بقدر ما ولدت من ضغوط على الطرفين العربى والإيرانى ، بقدر ما أشعرتهما بالحاجة إلى مزيد من التفاهم والتنسيق والتقارب . وآية ذلك ، أن قدرًا معتبرًا من النوايا الطيبة تجاه العالم العربى كان يتوفر للرئيس الإيرانى السابق على أكبر هاشمى رافسنجانى ، إلا أنَّ تطورًا فعليًا لم يُنجَز على صعيد العلاقات العربية – الإيرانية ، إلا بعد اندلاع أزمة الخليج الثانية ، التى هونت من أثر التحدى الإيرانى للأمن الخليجى ، وعظَّمت مقابله تحديات أخرى لم يكن يُحسَب

حسابها . وعندما التزمت الجمهورية الإسلامية بالحياد خلال شهور تلك الأزمة ومن بعدها الحرب ، كان ذلك إيذانًا بفتح صفحة جديدة فى العلاقات الخليجية (والعربية عموما) – الإيرانية .

وعلى صعيد آخر، وفى ما يتصل بالحالة الإيرانية تحديدًا ، فإن القيادة السياسية بمعنى رئاسة الدولة ، تأتى تالية فى الأهمية على القيادة الدينية ، ممثلة فى المرشد الذى يهيمن على المؤسسات الرئيسية للدولة : الإعلام ، والتعليم ، والعدل ، والأمن ، والسياسة الخارجية ، الأمر الذى يجعل رئاسة الجمهورية الإيرانية فى وضع هو إلى رئاسة الوزارة أقرب . فإذا ما أضفنا الرئاسة الثالثة التى يتولاها على أكبر هاشمى رافسنجانى ، وهى رئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام ، والتى يشير من خلالها على المرشد مباشرة ، ازداد الأمر التباسًا وغموضًا ، وتلك هى بعض جوانب الخصوصية الإيرانية للممارسة السياسية[٢] .

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول إن تولى السيد محمد خاتمى مقاليد الحكم فى إيران فى أغسطس ١٩٩٧، بتوجهه المنفتح على العالم بصفة عامة ، وعلى العالم العربى بصفة خاصة ، قد هيأ فرصة مناسبة لتحسين العلاقات العربية – الإيرانية ، وذلك من خلال استثمار جملة من المتغيرات الإقليمية والدولية ، التى يسرت مثل هذا التقارب وجعلته ممكنًا ، فكيف نُشَخص بيئة هذا التطور الذى تبدت جلية شواهده فى علاقة إيران بالعرب ؟ وما هى ركائزه أو أضلاعه الأساسية إن جاز التعبير ؟ وهل يتجاوز عُقَد تلك العلاقة ومعضلاتها ، أم يتأثر بها سلبًا ليمثل فى آجل الأيام عودًا على بدء ؟ ، تلك هى التساؤلات التى

تنشغل بها هذه الورقة من خلال جزئياتها الثلاث على التوالى .

أولاً: بيئة العلاقات العربية - الإيرانية فى التسعينيات .

بحلول النصف الثانى من التسعينيات ، بدت البيئة المحيطة بالعرب وإيران أكثر مواتاة لنمو علاقاتهم البينية من أى وقت مضى على مدار التسعة عشر عامًا السابقة ، وذلك كون التطورات التى لحقت بهذه البيئة تكفلت بإزالة الكثير من أسباب الجفوة والخلاف بين الطرفين ، يصدق ذلك على البيئة الإقليمية ، كما يصدق بالقدر نفسه على البيئة الدولية .

١- البيئة الإقليمية : يلحظ المتابع لتطور التفاعلات العربية - الإيرانية بخصوص جملة القضايا التى مثّلت محاور الخلاف بين الجانبين ، وهى قضايا : الصراع العربى الإسرائيلى ، والوجود الأجنبى فى الخليج ، والعلاقة مع الحركات الإسلامية ، والموقف من العراق ، إن هذا التطور يمضى فى اتجاه تقريب وجهات النظر المختلفة ، واعتماد نموذج للتوافق فى إطار تعددى . فعلى جانب كان تأزم عملية التسوية باعثا لشكوك عربية حول مستقبلها ، كما كان مغنيًا إيران عن سابق حاجتها إلى تخريبها (أى التسوية) . وعلى جانب آخر وضع التحالف العسكرى التركى الإسرائيلى كلا من الدول العربية وإيران أمام تحدٍ أمنى مشترك . وعلى جانب ثالث دخل الوجود العسكرى الأجنبى على أرض الخليج عامه الثامن على التوالى ، دون أن تلوح بوادر انسحاب وشيك ، الأمر الذى كشف عن بواكير تململ خليجى من كلفة هذا الوجود - وهى طائلة -

والتقى مع هوى الجمهورية الإسلامية التى بَنَت رؤيتها للأمن الإقليمى - ولا زالت - على أساس خليجيته الخالصة. وعلى جانب رابع، جاء تصعيد الجماعات الإسلامية المتشددة عنفها بشكل غير مسبوق، وأخذها مجتمعاتها بجرائر نظمها الحاكمة؛ ليضع مصداقية الجمهورية الإيرانية على المحك بعدما استحال عليها الدفاع عن مثل هذا العنف العشوائى من منطلقات أيديولوجية أو حتى سياسية. وأخيرًا كان انتقال السيد محمد خاتمى من رئاسة المكتبة الوطنية الإيرانية إلى رئاسة إيران نفسها؛ خطوة مهمة على طريق التقارب مع العرب. فإذا كان قد ذيع عن خاتمى دفاعه عن حوار الثقافات، فما باله والثقافة العربية تمثل رافدًا رئيسيًا من روافد الثقافة الإيرانية، فضلًا عن كل شبكة المصالح المادية التى يمكن أن تجمع العرب وإيران؟

أ - جمود عملية التسوية

كان للجمهورية الإسلامية منذ البداية موقفها الواضح المتمثل فى رفض الصلح مع إسرائيل، رفضت إيران هذا المسلك عندما أتته مصر منفردة فى السبعينيات، واعتبرته الذريعة الرسمية لقطع علاقاتها الدبلوماسية معها، كما رفضت هذا المسلك بشكل أوضح عندما أقدمت عليه الدول العربية مجتمعة بعد أقل من خمسة عشر عاما على توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وشنت ضده حملة إعلامية ضارية. ففى أعقاب انعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط نهاية ١٩٩١، هاجمت مختلف الصحف الإيرانية هذا المؤتمر: أهدافًا وتنظيمًا، ومشاركين، فلقد اعتبره بعضها بمثابة «الجائزة والهدية لسنوات

الخيانة والاحتلال والبربرية الصهيونية »، ووصفه ثانٍ بأنه « ينتهى إلى النتيجة المتوقعة وهى سير كلٍ من سوريا، والأردن، ولبنان، والفلسطينيين على خُطى أنور السادات؛ وذلك لعقد اتفاقيات كامب ديفيد مع الصهاينة على نمط جديد »، وتساءل ثالث هل ستوجه أمريكا كل مؤامراتها ضد الجمهورية الإسلامية بعد انتهائها من مشكلة الصراع العربى - الإسرائيلى ؟[٣].

وفى الواقع فإن الاستفهام الأخير يعبر عن أحد المبررات الإيرانية القوية لرفض « تسوية » الصراع العربى الإسرائيلى، خاصة وأن مثل هذه التسوية - إن قُدر لها أن تُنجَز - كان من شأنها تهميش الدور الإيرانى فى إطار الترتيبات الإقليمية الشرق أوسطية التى يروج لها. أما المبرران الآخران لمثل هذا الرفض، فأحدهما يرتبط بالتكييف الدينى للصراع مع إسرائيل، وهو التكييف الذى تشترك فيه إيران مع سائر الحركات الإسلامية. والآخر يرتبط بالمذهبية الشيعية التى تُثَمِّن عاليا قيمة المظلومية، وليس أكثر معاناة للظلم من أبناء فلسطين.

وعندما أُذِن لتحالف الليكود أن يصل إلى السلطة فى إسرائيل فى صيف ١٩٩٦، فأحل مبدأ « السلام مقابل السلام » محل مبدأ « الانسحاب مقابل السلام »، واستخف بتعهدات سلفه كما أتاها فى مدريد، وقَنَن إرهاب الدولة ومارسه كأبشع ما يكون - تعطل التفاوض على المسارات الثلاثة : الفلسطينية، والسورية، واللبنانية، وتفجرت موجة من العنف والعنف المضاد، وأعيدت جدولة كل التزامات إسرائيل إلى أجلٍ غير مسمى. واعتبرت إيران أن دلالة مثل هذا التطور تكمن فى توقيتها وليس فى مضمونها، بمعنى أن الجمهورية

الإسلامية راهنت دائما على فشل أطروحة الصلح مع إسرائيل، واعتبرت هذا الفشل واقعًا بعد حين، طال أم قصر، ومن هنا، فإن سياسات رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نيتنياهو بالنسبة لها لم تكن أكثر من عامل مُعَجِّل بنتيجة كانت متوقعة، وعكست مواقف الرئاسات الإيرانية الثلاث: المرشد الدِينى، ورئيس الجمهورية، ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، من أزمة عملية التسوية هذا المعنى بصدق ووضوح. ذكر خامنئى أنه «ثبت الآن ما كانت قد أعلنته الجمهورية الإسلامية بأن مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط لن تسفر عن شىء»[٤]، وأكد خاتمى أن مسيرة التسوية فى الشرق الأوسط «محكوم عليها بالفشل سواء عارضتها إيران أم لم تعارضها»[٥]، ونوه رافسنجانى بأن «النقطة الجديدة التى برزت أخيرا هى أن الكل عرف أن إسرائيل لا تريد السلام»[٦].

ومن جانبها، وفى مواجهة السياسات الليكودية المعنية، اتخذت الدول العربية جملة خطوات قربت مواقفها من الموقف الإيرانى. فلقد قررت فى قمة القاهرة فى عام ١٩٩٦ ربط التطبيع بتقدم مسيرة التسوية، وتلك خطوة رحبت بها إيران وإن اعتبرتها غير كافية[٧]. وأتبعت ذلك وترجمته بمقاطعة المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (فى الدوحة)، خلا ثمان دول شاركت فى أعماله لكن بمستوى دون المطلوب بكثير[٨]. والتقت مع إيران على رفض هذا المؤتمر، واعتبرت عقده «غير مناسب»[٩]. هذا إلى مقاومة الدول العربية محاولة فك الارتباط بين المسارين السورى واللبنانى من خلال

التفسير الإسرائيلى المشروط للقرار رقم ٤٢٥، وَتكفلت الزيارات المكوكية المتبادلة بين العاصمتين: دمشق، وطهران بتنسيق موقفى الدولتين حيال الطرح الإسرائيلى. وذلك فى الوقت نفسه الذى أكدت فيه الخارجية الإيرانية على وجوب الانسحاب الإسرائيلى غير المشروط من الجنوب اللبنانى، وتهكمت على محاولات تأويل موقفها بأنه يمثل اعترافًا بالكيان الإسرائيلى[١٠].

وبقدر ما ضاقت الفجوة بين العرب وإيران بخصوص تلك القضية، بقدر ما اتسعت الفجوة المماثلة بين العرب وإسرائيل. وفى هذا الإطار استحضر البعض أجواء الشحن والتسخين التى سادت قبيل اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧، فرصد الهجوم الإعلامى والدبلوماسى المتبادل بين مصر وإسرائيل (والى حد ما بيـن الأردن وإسرائيل)، بل وتكهن باحتمال اندلاع مواجهة عسكرية سورية - إسرائيلية وشيكة[١١].

ب - التحالف التركى - الإسرائيلى

يعبر التطور فى العلاقة مع إسرائيل عن أحد ثوابت السياسة الخارجية التركية منذ أن اعترفت تركيا بإسرائيل فى عام ١٩٤٩، لكن على صعيد آخر فإن هذا التطور فى طوره الجديد الذى بدأ منذ اندلاع أزمة الخليج الثانية يعبر عن خروج على ثابت آخر من ثوابت هذه السياسة التركية فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى.

أما كون هذا التطور يمثل بناءً على مأثور العلاقة مع إسرائيل بأبعادها الاقتصادية والسياسة والأمنية، فإن ذلك ينبع من جملة مصالح مشتركة تربط

بين الطرفين التركى والإسرائيلى : منها الوجود المؤثر للجاليتين اليهودية والتركية فى كلتا الدولتين ، ومنها ارتباطهما الوثيق بالولايات المتحدة واتخاذها منهما ركيزتين لسياستها الشرق أوسطية ، ومنها استمرار جملة من المشكلات التى تتخلل علاقة كلتيهما ببعض دول الجوار : العربى (مثل العراق وسوريا) ، وغير العربى (إيران أساسًا) ، وحاجتهما بالتالى للتنسيق فى مواجهتها .

وأما كون هذا التطور يعبر عن التواء فى السياسة التركية الشرق أوسطية ، فإن هذا يتضح من تزايد تورط تركيا فى الصراع العربى - الإسرائيلى ، فيما كان أحد المبادئ الثابتة فى سياستها الخارجية هو تجنب هذا التورط ، إلا إذا لحق مصالحها تهديد . وفى سياق هذا الطور الجديد للتطور فى علاقة تركيا بإسرائيل ، جاء التحالف العسكرى بين الدولتين ونموه نموًا حثيثًا منذ عام ١٩٩٦ . فلقد وقعت الدولتان فى عام واحد (١٩٩٦/ ١٩٩٧) أربعة اتفاقات عسكرية ، استهلتها باتفاق فى مارس ١٩٩٦ ، يقضى بالآتى :

أ - السماح للطائرات الحربية الإسرائيلية باستخدام القواعد الجوية التركية .

ب - إجراء الطرفين مناورات بحرية وجوية مشتركة .

ج - تحديث السلاح الجوى التركى .

د - التعاون المخابراتى والأمنى فى مواجهة سوريا وإيران .

هـ - التشاور المستمر بين البلدين فى إطار منتدًى حوارى مشترك يبحث ما يستهدفهما من أخطار . ومن بعد جاءت الاتفاقات الثلاثة اللاحقة لتؤكد على

بعض ما سبق التفاهم بخصوصه : تحديث الطائرات التركية (اتفاق أغسطس ١٩٩٦) ، وتنظيم إجراء المناورات المشتركة (اتفاق ديسمبر ١٩٩٦) ، وتقويم التهديدات التى تنبع من كلٍ من سوريا وإيران (اتفاق إبريل ١٩٩٧)[١٢] .

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول : إن التحالف العسكرى التركى - الإسرائيلى بصورته تلك . ينذر بالإخلال بالتوازن الإستراتيجى فى المنطقة ، وبالتشدد التركى إزاء سوريا والعراق بخصوص قضايا المياه والأكراد والحدود ، وبالتشدد الإسرائيلى المناظر إزاء سوريا بخصوص قضية الجولان ، وإزاء إيران بخصوص قضية المقاومة الوطنية الإسلامية فى الأراضى العربية المحتلة ، فضلا عن تهديد الدور الإقليمى لمصر . ولذلك بدا مفهومًا أن يطرح العراق فكرة تكوين تحالف عراقى - إيرانى يواجه التحالف التركى - الإسرائيلى[١٣] ، ويزيد آخرون فى توسيع نطاق التحالف الثنائى ليشمل سوريا[١٤] ، ويقترن كل ما سبق بانفراج فى العلاقات السورية - العراقية من جانب ، والعراقية - الإيرانية من جانب ثان ، والإيرانية - المصرية من جانب ثالث .

ج - بداية التململ الخليجى من الوجود العسكرى الأجنبى

عندما تقاطرت الحشود العسكرية الأجنبية على منطقة الخليج قبل ثمان سنوات كاملة ، كان من الممكن للقيادات الخليجية تبرير هذا الإجراء بربطه بهدف واضح ومحدد ، هو تحرير الكويت . وطالما استمرت قائمة مشكلة ترسيم الحدود العراقية - الكويتية ، كان بوسع نفس القيادات التماس مبرر آخر لتمديد بقاء القوات الأجنبية حتى بعد انتهاء حرب الخليج الثانية . أما وقد تحقق

الهدفان كلاهما، واستمرت جهود التفتيش الدولى دون طائل، فإن سؤالًا فرض نفسه حول جدوى بقاء الوجود الأجنبى رغم انتهاء مسوغاته، ناهيك عن أن تيارات دينية وأخرى قومية فى داخل الخليج كان لها اعتراضها المبدئى والأساسى على فكرة الاستعانة بقوات غربية، حتى أثناء شهور الاحتلال ذاتها.

وربما مما ساعد على إكساب هذا السؤال مصداقيته ثلاثة من العوامل الأساسية، أحدها: عدم وضوح المدى الزمنى المحدد لبقاء تلك القوات على الأراضى الخليجية. والثانى: ارتفاع تكلفة تمويل هذه الحشود العسكرية فى وقت تعانى فيه الدول الخليجية من مشاكل اقتصادية خاصة على ضوء انهيار أسعار النفط، وذلك علاوة على التكلفة السياسية وانعكاساتها على الاستقرار الخليجى (تفجير المجمع السكنى للجنود الأمريكيين فى مدينة الخُبَر بالسعودية، ومصرع ١٩ أمريكى من جرائه). والثالث: هو انطلاق القوات الأمريكية من الأراضى الخليجية لتوجيه ضربات عسكرية للعراق، لا علاقة لها بأصل وجودها، مثل تأديب النظام العراقى على التورط فى محاولة اغتيال الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش، أو الانتقام منه لتدخله فى الحرب الدائرة بين الحزبين الكرديين الرئيسيين فى الشمال؛ ولذلك فإنه عندما نشبت الأزمة العراقية – الأمريكية الأخيرة بخصوص قضية تفتيش قصور الرئاسة، وساد الظن أن الضربة العسكرية الأمريكية واقعة لا محالة، وجدت القيادات الخليجية نفسها فى حرج شديد، وحرصت من باب إبراء الذمة أمام الرأى العام العربى المتعاطف مع الشعب العراقى المحاصر على إعلان عدم تشجيعها الحل

العسكرى ، بل ونفى وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر نفسه أى دور لبلاده فى التحريض على ضرب العراق قائلا : « إن الكويت ليس لها دخل فى موضوع الضربة العسكرية التى قد توجه للعراق ، والقرار لا يعود لها بالنسبة إلى هذا الموضوع »[١٥] .

ومن الدراسات القليلة التى عالجت قضية الوجود الأجنبى فى الخليج – رغم شائكيتها – تلك الدراسة التى أعَدها الباحث الكويتى عبد اللّه الشايجى ، وأعرب فيها عن شكوك ومخاوف تنتاب بعض قطاعات المثقفين والنشطاء السياسيين فى الخليج تجاه الأهداف والدوافع الأمريكية . ورغم إقرار الباحث أن تلك الشكوك والمخاوف لا تمثل رأى صانعى السياسة الرئيسيين فى المنطقة ولا غالبية الرأى العام الخليجى ، إلا أنه يؤكد أنها فى تزايد ، فهى فى ١٩٩٧ أكثر منها فى ١٩٩٥، وهى فى ١٩٩٩ ستكون أعمق منها فى ١٩٩٧، طالما استمرالتناقض الظاهر بين أقوال الولايات المتحدة وأفعالها فى الخليج[١٦] .

ولما كانت إيران تؤكد على أن تأمين الخليج هو مسئولية الدول المطلة عليه ، فإن فتح ملف الوجود العسكرى الأجنبى فيه إنما يستجيب فى واقع الأمر لمطلب إيرانى أساسى . فبالإضافة إلى الحجج الجيو – إستراتيجية المفهومة ، أسست إيران نظرتها لجوهر أمن الخليج على أساس أن الوجود الأجنبى لا يُؤمِّن الدول الخليجية ، بل هو يبتزها ويستخدمها ساحة لاختبار أحدث الأسلحة ، ويوظفها لممارسة التجسس متذرعًا بالأمم المتحدة ، وملتحفًا بقراراتها التى هى من وحى أمريكا وصناعتها ، ولقد عَبَّرت الخارجية الإيرانية عن دهشتها لاستمرار الوجود

الأجنبى - والأمريكى بالذات - فى الخليج بمذكرة جاء فيها « كلما تزداد الفترة على انتهاء الأزمة فى الخليج الفارسى تضعف الدلائل والحجج الأمريكية لاستمرار تواجدها العسكرى فى هذه المنطقة ، وتثار الأسئلة حول أسباب هذا التواجد أكثر فأكثر »[١٧] . وبخصوص أزمة القصور الرئاسية تحديدًا ، فقد أدانت إيران توجيه ضربة عسكرية أمريكية للعراق ، وأيدت جهود كوفى عنان الأمين العام للأمم المتحدة الهادفة إلى احتواء الأزمة ، وسجلت تطابق وجهة نظرها ذات الصلة مع وجهة النظر السعودية[١٨] .

د - تصاعد عنف الحركات الإسلامية

ينص الدستور الإيرانى سواء فى إصداره الأول فى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٩، أو فى إصداره المعدل فى ٢٨ يوليو ١٩٨٩ على التزام الجمهورية الإسلامية بدعم كفاح المستضعفين ضد المستكبرين فى أى بقعة من العالم (مادة ١٥٤ من الدستور) . وعلى الرغم من أن النص السابق جاء تاليا على جملة اعتراضية تفيد امتناع إيران عن كل أشكال التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى[١٩] ، إلا أن الالتزام بدعم المستضعفين من الناحية الفعلية كان يستدعى تدخلًا إيرانيًا بشكل أو بآخر لإنفاذ هذا الالتزام . ولما كانت الحركات الإسلامية تدخل من وجهة النظر الإيرانية فى عداد الجماعات المستضعفة ، التى تمارس « جهادًا شرعيًا » ضد نظمها الاستبدادية ، فلقد تعاملت إيران مع كل منها بما يلائمه ، وتراوح دعمها لها ما بين الدعم المعنوى والسياسى والإعلامى ، والدعم المادى والعسكرى ، واختصت بالقسم الأكبر من هذا الأخير حركات المقاومة الوطنية

الإسلامية ضد الاحتلال الإسرائيلى . وساعد على تبنى هذا الالتزام أنه جاء أول ما جاء فى حياة الخومينى ، أى : فى فترة الفورة الثورية وزخمها ، ثم إن إيران شُبه لها أن بإمكان الحركات الإسلامية أن تعتلى سدة الحكم فى دولها ، وتولى وجهها لاحقًا أول ما توليه شطر طهران ، وأخيرًا فإنّ إيران تعاملت مع العنف الذى مارسته الحركات الإسلامية فى الحدود التى كان عليها على مدار السبعينيات والثمانينيات بحسبانه جهادًا شرعيًا (على ما تقدم) ، يدور فى فلك محدد هو إطاحة الأنظمة الفاسدة والحلول محلها .

ولكن بمجىء التسعينيات تغيرت الصورة كثيرا عما كانت عليه ، واحتاجت إيران أن تعيد تقويم موقفها من قضية الحركات الإسلامية . فمن ناحية ، شرعت إيران فى ظل قيادة رافسنجانى فى التحول من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة والمؤسسات ، وتأكد ذلك أكثر فى الفترة الثانية من حكم رافسنجانى عندما تحرر نسبيًا من ضغط المتشددين وأنصار حزب اللّه ، ولم يعد له أمل فى التجديد لولاية ثالثة بنص الدستور . ثم إن أيًا من الحركات الإسلامية لم ينجح فى حسم الصراع مع نظامه والانفراد بالسلطة ، حتى فى السودان حيث تمارس الجبهة القومية الحكم من وراء غلالة عسكرية . وعَدَا هذا النموذج فإن صراع الإسلاميين ضدّ النظم قد أسلم الدول التى شهدت مثل هذا الصراع إلى حالة من الفوضى والغياب شبه الكامل للدولة ، على نحو يجعل الضرر المتحقق منه أكثر من الأمل المعقود عليه . ويرتبط بذلك انزلاق الحركات الإسلامية إلى عنف عشوائى جماعى ، وإتيانها له بوسائل يجافيها المنطق والدين

والإنسانية. والنموذج الجزائرى بالغ الدلالة فى حد ذاته، حيث تتراوح تقديرات ضحايا العنف فى الفترة من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٨، بين ٢٦,٠٠٠ شخص حسب التقديرات الرسمية و ٧٠,٠٠٠ شخص حسب التقديرات الدولية، والرقمان بحديهما الأدنى والأعلى شديدا الارتفاع. ويزيد من خطورة هذا النموذج أمران أساسيان، الأول: أن وتيرة العنف المميزة له شهدت تسريعًا لافتًا منذ عام ١٩٩٦، الأمر الذى ينذر بمضاعفة عدد الضحايا فى فترة زمنية أقل. والثانى أن خبرة العنف الجزائرى تطايرت أصداؤها من الغرب إلى الشرق، واعتمدتها جماعات العنف السياسى فى مصر، حتى جاءت مذبحة الأقصر فى أكتوبر ١٩٩٧ صورة مكررة من المذابح الجزائرية فى سيدى رايس وبنى مسوس وبنى طلحة على مدار العام نفسه، وذلك من حيث غلظة الوسائل وبشاعتها، مع اختلاف بسيط هو أن المستهدفين فى مصر كانوا ضيوفًا عليها، فيما كان المستهدفون فى الجزائر من أبناء البلد.

ومن أهم شواهد قيام إيران بمراجعة موقفها من الحركات الإسلامية انتقادها الشديد للعنف بصورته العشوائية تلك، وهو ما ينطق به تعليق الرئيس خاتمى على واقعة الأقصر بوصفها «فاجعة مؤلمة ... وهجوما إرهابيًا»[٢٠]. ويلاحظ أن لفظة إرهاب ليست من الألفاظ التى تجرى على ألسنة حكام إيران، كونها هى المستخدمة عادة من قِبَل الأنظمة الحاكمة المستهدفة بالعنف فى وصف جماعاتها الإسلامية المتشددة، ناهيك عن وصف إيران نفسها بها. وفى ذات السياق، أدانت الخارجية الإيرانية «المجازر التى ترتكب ضد الشعب

الجزائرى » ، واختصت الصحف الإيرانية بإدانتها « الجماعة الإسلامية المسلحة التى تقتل الأبرياء وترتكب المذابح »[٢١] . أكثر من ذلك أهمية ، ما أبداه خاتمى لوزير الخارجية الإيطالى لامبرتوديني فى زيارته لإيران مطلع ١٩٩٨ من استعداد بلاده « للتعاون لمكافحة ظاهرة الإرهاب البشعة والفظيعة بشتى أنواعها »[٢٢] ، وما تردد عن تقدم إيران بعرض محدد لمصر فى هذا الخصوص[٢٣] .

ومن الجدير بالذكر أن التطور المشار إليه أتى لاحقا على سلسلة الإجراءات المهمة التى اتخذتها إيران ، واستهدفت من خلالها تصفية بعض قواعد الأفغان العرب على أرضها . حيث يشار إلى قيامها بترحيل شوقى الإسلامبولى (شقيق قاتل الرئيس المصرى أنور السادات) وثلاثة من مرافقيه إلى باكستان فى صحبة الحرس الثورى الإيرانى ، ومنها إلى أفغانستان فى مايو ١٩٩٧[٢٤] .

أما بالنسبة للحركات الإسلامية التى تعمل فى إطار من الشرعية السياسية ، فإن التطور فى مسلك إيران تجاهها تمثل فى تعاملها معها كفواعل داخل نظمها وليس كبدائل لها . واتضح ذلك فى التأكيدات المستمرة سواء من رافسنجانى أو من خاتمى لقيادة حزب اللّه فى لبنان على ضرورة العمل « فى إطار الدولة » و « من خلالها » ، ورفض خاتمى تدعيم دعوة النائب العام الأسبق للحزب الشيخ صبحى الطفيلى من أجل تثوير شيعة الجنوب نهاية عام ١٩٩٧[٢٥] .

هـ- تولى محمد خاتمى رئاسة الجمهورية

عشية إجراء آخر انتخابات رئاسية إيرانية استعارت صحيفة Middle East Mirror الحكمة الفارسية التى تقول : « أصبح المقص واللحية بين يدى

الشخص نفسه»، وذلك فى إشارة إلى أن على أكبر ناطق نورى - مرشح المحافظين لرئاسة الجمهورية - فائز لا محالة، وأن مثل هذا الفوز برئاسة الجمهورية إذا ما أضيف إلى هيمنة المحافظين على مجلس الشورى الإسلامى (البرلمان) سيدمغ النظام الإيرانى بالمركزية الشديدة، ويضمن تسيد التيار المحافظ على السلطتين التشريعية والتنفيذية فى آن واحد. أما وقد فاز محمد خاتمى على منافسه على أكبر ناطق نورى، فإن فوزه عُدَّ بمثابة صدمة لقطاعات واسعة من الرأى العام سواء داخل إيران أو خارجها. لماذا؟

أولًا - لأنه كما يتضح من المدخل السابق، فإن فوز نورى كان مقطوعًا به بحكم أهمية القوى الداعمة له: المرشد نفسه، والبازار، والحرس الثورى، وقوات التعبئة أو الباسيج، وباختصار المؤسسات والأشخاص أصحاب اليد الطولى فى إيران. ويذكر فى هذا الخصوص أن مجلس أمناء الدستور قد أجاز ترشيح ٤ أشخاص فقط لرئاسة الجمهورية هم: على أكبر ناطق نورى رئيس مجلس الشورى، ومحمد خاتمى مدير المكتبة الوطنية وعضو مجلس الثورة الإسلامية، ومحمد ريشهرى المدعى العام للمحاكم العسكرية ورئيس جمعية الدفاع عن القيم، ورضا زوارئى مساعد وزير العدل وعضو مجلس أمناء الدستور، لكن المنافسة (الرسمية) انحصرت بين المُرَشَّحَين الأول والثانى[٢٦].

ثانيًا - لأن تأمل نوعية الناخبين الذين صوتوا لخاتمى وحسموا معركته مع نورى يؤشر على بوادر تغيير يعتمل تحت السطح السياسى الإيرانى، فلقد صَوَّت لخاتمى ٢١ مليون ناخب (من أصل ٣٣ مليون ناخب)[٢٧] معظمهم

من الشباب والنساء.

كانت للأوائل انتقاداتهم لتحجر آيات اللّه الذين قادوا الثورة ويجنون وحدهم ثمارها، وكانت للأخيرات تحفظاتهن على قهر المجتمع وغلبة الرجال.

ثالثًا - لأن خاتمى نفسه كمرشح كان شخصًا مختلفًا، مشاغبًا، عاش حينًا فى المجتمع الغربى كرئيس للمجلس الإسلامى فى هامبورج بألمانيا، وتولى مسئولية وزارة الإرشاد والثقافة الإسلامية طيلة عشر سنوات (١٩٨٢-١٩٩٢) قبل أن يضطر إلى تقديم استقالته بعد ما أخذ عليه انفتاحه الثقافى. ومن هنا، كان أحد التساؤلات البديهية التى تقفز إلى الذهن: كيف يمكن لشخص أطيح به من مقعد الوزارة أن يُحمَل إلى مقعد رئاسة الدولة؟[٢٨].

وفى واقع الأمر فإن انتخاب خاتمى بقدر ما كانت له دلالته على تغير محتمل فى التوجهات الإيرانية الداخلية، على الصعد السياسية (التعدد الحزبى)، والاقتصادية (ترشيد الخصخصة)، والثقافية (حرية الرأى والتعبير)، بقدر ما كانت له دلالاته على احتمالات تغيرآخر فى التوجهات الإيرانية الخارجية، خاصة ما كان منها يتصل بالعالم العربى. فخاتمى كان أكثر من أىٍّ من منافسيه الثلاثة احتفالًا بتأكيد وجهته العربية خلال حملته الانتخابية. وفى هذا الإطار فإنه خصص البند الحادى عشر من برنامجه الانتخابى من أجل «الدفاع عن حقوق المسلمين ومحرومى العالم خاصة الشعب الفلسطينى»[٢٩]، واتضح موقفه أكثر بعد فوزه، وذلك سواء فى تصريحاته الإعلامية، أو من خلال الإجراءات العملية التى اتخذها.

إعلاميًا : وردت على لسان خاتمى ونقلًا عنه تصريحات تكشف حرصه على تطوير علاقات إيجابية مع الدول العربية . ففى أول مؤتمر صحفى له بعد فوزه مضى خاتمى يعدد المشترك بين العرب وإيران ، ويزهو بانتسابه لآل البيت أى بعروبة أرومته[٣٠] ، كما نقل عنه مستشاره محمد أبطحى اهتهامه بالعلاقات العربية الإيرانية عمومًا ، وفى شقها الخليجى خصوصًا[٣١] .

وإجرائيًا : أسس خاتمى مجلسًا أعلى للعلاقات الإيرانية - الخليجية ، تولى هو رئاسته ، وعهد بعضويته إلى سفراء طهران فى المنطقة وبعض وزراء حكومته . كما أحاط نفسه بكوكبة عربية الهوى مشرقية التوجه ، منها على شمخانى وزير الدفاع وهو من أهل إقليم خوزستان العربى ، ومنها كمال خرازى وزير الخارجية الذى استحدث قسما عربيًا إبّان إدارته لوكالة أنباء الجمهورية الإسلامية ، ومنها عطاء اللّه مهاجرانى وزير الإرشاد والثقافة الإسلامية صاحب الدعوة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر ، هذا إضافة إلى عددٍ آخر من مستشاريه[٣٢] . وعلى صعيد آخر ، تزايدت فى عهده الصحف الداعية لتوطيد علاقات إيران مع العالم العربى ، ومنها صحيفة« الوفاق » واسمها يدل على سياستها .

٢- البيئة الدولية : يرتبط الإدراكان العربى والإيرانى لطبيعة التحديات الدولية التى أفرزتها مرحلة ما بعد أزمة الخليج الثانية ، بما اصطلح على وصفه بالعولمة بكل ما ترتبه من آثار على المستويات المختلفة - ويشار بالعولمة إلى عملية مركبة ، لها أبعادها الاقتصادية (تدويل الهياكل الإنتاجية والتسويقية) ، والسياسية (شيوع مفردات عصر النهضة من قبيل الحرية والديمقراطية وحقوق

الإنسان)، والاتصالية (تسييل الحدود الدولية ورسم جغرافيا عالمية جديدة)، والتكنولوجية (اختزال الزمن الفاصل بين اختراع المنتج واستخدامه)[٣٣]، وعَبَّر عن مثل هذا الإدراك المشترك اهتمام الطرفين معًا بتقصى شتى أبعاد العولمة، والأخطار التى تحملها، وسبل التعاطى معها، وذلك من خلال عشرات الندوات والمؤتمرات التى عقدت فى عواصم عربية مختلفة، ومثلها انتظم على المستوى الدولى، وشاركت فيه أطراف عربية وأخرى إيرانية على مستوى رئيسها نفسه (ندوة اليونسكو فى إبريل ٩٨ عن حوار الحضارات)، هذا علاوة على تضمين هذا الأخير (أى خاتمى) قضية العولمة فى صلب كتابه الجديد الصادر فى مطلع ١٩٩٨ تحت عنوان « مطالعات فى الدين والإسلام والعصر ». أكثر من ذلك، فإن إعلان طهران الصادر عن القمة الإسلامية الثامنة، ورغم عدم استخدامه صراحة « مصطلح » العولمة، إلا أنه مَسَّ جوهر العملية مسًّا مباشرًا من خلال إثارة الإشكاليات الرئيسية المرتبطة بها.

إحدى هذه الإشكاليات تتعلق بتهديد الخصوصيات الثقافية، والتنديد بالتالى فى مواجهتها « بمختلف مظاهر الغزو الثقافى وبتجاهل التقاليد الدينية والثقافية للشعوب الأخرى ».

إشكالية ثانية تتصل بلا عدالة النظام الاقتصادى العالمى، وما يترتب عليها من « تطبيق القوانين المحلية خارج نطاق أراضى الدولة ». إشكالية ثالثة ترتبط بتزايد الغطرسة الأمريكية وعقابها من ثم أممًا وشعوبًا بذاتها بوساتل عسكرية وقانونية، أحدها « قانون داماتو » الشهير[٣٤]. وبقدر ما أثار بيان طهران من

إشكاليات لصيقة بالعولمة، بقدر ما أفسح مساحات مشتركة للعمل الإسلامى وجعل له أولوياته.

أ - تزايد الغطرسة الأمريكية

أدى انهيار الاتحاد السوفيتى واجتياح النموذج الليبرالى الغربى عددًا من قلاع مقاومته العتيدة شرقًا وغربًا، إلى إطلاق الغطرسة الأمريكية من عقالها، فازدهرت نبوءة انقضاء عصر الأيديولوجيات وبلوغ التاريخ نهايته، وراجت مقولات القطب الأوحد وعظمة الأمة الأمريكية وأمركة العولمة. وبين مظاهر شتى تجلت فيها ومن خلالها هذه الغطرسة كانت أزمة التجديد لبطرس غالى أمينًا عامًا للأمم المتحدة لها دلالتها البالغة، كونها أنفذت الإدارة الأمريكية الرافضة للتجديد رغم تأييده من أربعة عشر صوتًا يمثلون مجمل أعضاء مجلس الأمن الدولى. ولأن المنطقة العربية هى إحدى مناطق التماس الرئيسية مع المصالح الأمريكية، فقد كانت شاهدة أكثر من غيرها على تجليات هذه الغطرسة وشططها. فبين الدول العربية الاثنتين والعشرين توجد ثلاث دول (العراق - ليبيا - السودان) تسرى فى حقها عقوبات دولية (أمريكية)، ترقى فى حالتى الدولتين الأولى والثانية إلى مستوى حصار شعبيهما. هذا إلى إرداف مصر مؤخرًا إلى هذه القائمة بإدارجها ضمن خمسة وعشرين دولة يحكمها قانون «الاضطهاد الدينى» الذى أقره الكونجرس بأغلبية ٣٧٥ صوتا مقابل ٤١ صوتًا. ومما يذكر أن القانون المشار إليه يعطى الولايات المتحدة حق إنزال عقوبات ضد الدول المستهدفة، تشمل تخفيض المساعدات التى تتلقاها فى

مجالات : « المال والغذاء والسلاح والمعونة الفنية والإغاثة للاجئين أو فى حالة الكوارث » ، كما يقضى بإنشاء مكتب لرصد مظاهر هذا الاضطهاد ، أى ما إذا كانت هذه الدول تمارس الاضطهاد عبر مسئوليها وعملائها (ما يسمى بفئة ١) ، أو تأتيه إتيانًا غير مباشر من خلال التقصير فى مكافحته (ما يسمى بفئة ٢)[٣٥] .

وتتعمق وطأة شعور الدول العربية بهذه الغطرسة بوضع السياسة الأمريكية حيالها فى سياقها الشرق أوسطى ، حيث تبدو فجاجة ازدواجية المعايير الأمريكية واختلافها رغم التعامل مع نفس الحالات وبنفس المواصفات . فتقارن على سبيل المثال بين الحزم الأمريكى الشديد فى ضبط التزام العراق بـ « الشرعية الدولية » ، وتهاونها المخل فى تحقيق ضبط مماثل للسلوك الإسرائيلى . أو بين الصرامة الأمريكية البالغة فى الدفاع عن السودانيين الجنوبيين وعن حقهم فى تقرير المصير ، وتفهمها العميق لمبررات الحكومات التركية المتعاقبة فى التنكيل بأكرادها وتعقبهم إلى حيث يفرون .

ومن هنا ، ومثلما شجعت ازدواجية المعايير الأمريكية دولاشتى - وبعضها دول صغرى مثل جنوب أفريقيا والهند وباكستان - على تكرار محاولات الإفلات من القبضة الأمريكية ، فإنها أخذت تحرض دولًا عربية على السلوك نفسه ، وإن جاء هذا السلوك متأخرًا ، ومستحييًا ، وغير مكتمل . وقد أشار تحليل البيئة الإقليمية إلى عددٍ من محاولات هذا التفلت فى قضايا تتعلق بالوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج ، وبالتعاون الاقتصادى العربى

- الإسرائيلى ، ويمكن الاستشهاد فى هذا المقام بتطور المواقف العربية من إيران كنموذج آخر لتلك المحاولات .

اختزنت إيران الثورة ميراثًا معتبرًا من العداء للشيطان الأكبر ، ووزعت أنصبة متفاوتة من هذا الميراث على عديد من دول العالم بحسب درجة قربها من الولايات المتحدة ، فاستهلت عهدها بارتهان مواطنين أمريكيين ، ثم حافظت على هذا التوجه وضَيَّقَت عنده إلى أدنى حدٍّ ممكن الفروق بين مختلف تياراتها السياسية . ولأنه كذلك ، أى لأن العداء الإيرانى للولايات المتحدة مثَّل أحد توجهات الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها ، فإن تغيُّرًا لم يطرأ عليه بعد وصول الرئيس خاتمى للسلطة رغم خطابه المبكر إلى « الأمة الأمريكية » ، وحثه لها على التقارب مع « الأمة الإيرانية »[٣٦] ، ومن جانبها ، ردت الولايات المتحدة على هذا العداء بما يناسبه ، فدعمت العراق فى حرب الخليج الأولى ، ثم استهدفتهما معًا : العراق ، وإيران ، بما يعرف باسم سياسة « الاحتواء المزدوج » بعد حرب الخليج الثانية ، بل كانت (هى أو إسرائيل) فى لحظات معينة قاب قوسين أو أدنى من توجيه ضربة عسكرية لإيران ، سواء لردعها عن دعم الحركات المتشددة أو لتجميد جهودها فى بناء قوتها العسكرية .

ومع شروع الطرفين العربى والإيرانى فى إعادة تقويم موقفيهما كل تجاه الآخر ، إبَّان الولاية الثانية لرافسنجانى وبشكل أوضح فى ظل ولاية خلفه ، اضطرد التعاون الاقتصادى بينهما وتنوعت مجالاته على ما سوف يبين ، ومَثَّل

هذا فى حد ذاته مخرجًا لإيران من محاولة احتوائها . أكثر من ذلك ، انتقدت أطراف عربية (بل وخليجية ، ولهذا دلالته) السياسة الأمريكية الرامية لاحتواء إيران ، كونها لاتفضى إلا إلى زيادة مستوى التوتر فى المنطقة[٣٧] ، وساعد على إظهار العرب تبرمهم من سياسة الاحتواء المزدوج خصوصًا فى شقها الإيرانى ، أن هذه السياسة تعرضت لخروقات متتالية من قِبَل شركاء للولايات المتحدة وأصدقائها ، من دون أن تملك لها الولايات المتحدة صدًا ولا دفعًا . وشهد عام ١٩٩٧ تحديدًا واحدًا من أهم تلك الخروقات ، عندما تعاقدت شركة توتال البترولية الفرنسية على استثمار ٢ مليار دولار فى استغلال أحد حقول الغاز الإيرانية (حقل فارس) ، وهو المبلغ الذى يزيد ٥٠ ضعفا على الحد الأعلى الذى حددته ادارة كلينتون لتعامل الشركات الغربية مع ليبيا وإيران فى قطاعى النفط والغاز ، وتعهدت بمعاقبة متجاوزيه . ومن المفارقة ، أن عام ١٩٩٧ كان عام أزمة فى علاقة إيران بأوروبا بسبب قضية اغتيال أربع قيادات إيرانية معارضة فى ألمانيا ، وإدانة إحدى المحاكم الألمانية (محكمة برلين) بعض كبار مسؤولى الجمهورية الإسلامية (بينهم رافسنجانى نفسه) بالضلوع فى الحادث[٣٨] . وهذا يعنى أن الاتحاد الأوروبى فصل خلافاته السياسية مع إيران عن مصالحه الاقتصادية فيها ، وهو نفس المنطق الذى تبناه أمريكيون لإقناع بلادهم بالتخلى عن سياسة الاحتواء المزدوج[٣٩] .

ب – انهيار أسعار النفط

منيت أسعار النفط فى عام ١٩٩٨ بانخفاض حاد دفع بسعر البرميل من

النفط الخام إلى ١٢ دولارا للبرميل، وهو نفس السعر الذى كان سائدًا فى مطلع السبعينيات أى قبيل الفورة السعرية المترتبة على حرب أكتوبر ١٩٧٣[٤٠]. وتُرَشَّح هذه الأزمة لمزيد من التفاقم إذا ما دخل العراق سوق النفط بكامل طاقته الإنتاجية (٢,٦٥ مليون برميل يوميًا مقابل ١,٢ مليون برميل حاليًا)، وذلك فى تحدٍ جوهرى للخطط التنموية للدول العربية (والخليجية بالذات)، فضلا عن إيران.

وبالنظر إلى الجمهورية الإسلامية يلاحظ أن النفط يمثل ٤٠٪ من قيمة إيراداتها و ٨٠٪ من حصيلتها من العملة الصعبة، أخذًا فى الاعتبار أن إيران تحتاج إلى ٤ مليارات دولار سنويًا لخدمة مديونيتها الخارجية البالغة ٢٠ مليار دولار، علاوة على حاجتها إلى تمويل وارداتها الغذائية، وقطع غيار مصانعها، ومشترواتها من السلاح ... إلخ. ويقدر بعض المحللين أن انخفاض سعر برميل النفط الخام بدولار واحد، يسبب خسارة لإيران قيمتها مليار دولار سنويا، فإذا ما علمنا أن سعر البرميل فى آخر عام ١٩٩٧ كان ٢١ دولارًا، فمؤدى ذلك أن انخفاض سعر البرميل بمقدار ٩ دولارات فى عام ١٩٩٨ قد أدى إلى خسارة إيران ٩ مليارات دولار[٤١]. وعلى ضوء ما سبق فإن إيران تحتاج لاتخاذ نوعين من التدابير، أحدهما تدابير عاجلةومؤقتة تتصل بتقليص النفقات وضغط الميزانية، وهو ما أجرته بالفعل فى ميزانية ١٩٩٨. وثانيهما تدابير هيكلية بعيدة المدى، وجزء منها يتصل بإعادة هيكلة الاقتصاد الإيرانى فى اتجاه خفض اعتماديته على النفط. ويلاحظ أن الدعوة لاتباع هذا المنحى الاقتصادى كانت

قد تعالت نبرتها فى أواخر فترة حكم رافسنجانى ، وبشكل أوضح فى ظل خاتمى الذى أعلن صراحة أن اقتصاد بلاده « معتل » ويحتاج إلى تغييرات وإصلاحات هيكلية[٤٢] ، أما الجزء الآخر من التدابير الهيكلية فإنه يتصل بإعادة تنظيم سوق النفط ضمانًا لأعلى مستوى من التنسيق فيما بين المنتجين .

وبخصوص النقطة الأخيرة تحديدًا تجدر الإشارة إلى أن بعض الدوائر السعودية لها تصور خاص يتعلق بتأسيس منظمة جديدة موازية لمنظمة الأوبك الحالية ، تتولى هى قيادتها وتشارك فيها دول تتمتع بضخامة إنتاجيتها النفطية : كالإمارات ، والكويت ، وإيران ، والعراق مستقبلًا . وفى تصور الخبير السعودى النفطى عبد العزيز الدخيل ، فإن الأوبك الجديدة ستكون أقدر على موازنة العرض بالطلب للحيلولة دون انهيار سعر برميل النفط الخام ، وهو لا يتوقع استجابة فورية من قدامى أعضاء الأوبك ، ويتحسب لذلك بالتخطيط لإغراق السوق النفطية بإنتاج وفير يهبط بسعر البرميل إلى ٦ دولارات . فعلى الرغم من أن هذه الخطة ستضر سائر الدول المنتجة فى الأمد القصير ، إلا أنها فى المدى الطويل سترفع تكلفة إنتاج النفط فى الولايات المتحدة وفى بحر الشمال ، وستضغط على المصارف الدولية الممولة لعمليات البحث عن النفط ، فيقل العرض ويزيد الطلب وتتوازن السوق وتعود الأسعار إلى الارتفاع[٤٣] .

ولا تعفى السعودية ، كما لا تعفى إيران الدول الغربية والولايات المتحدة بالذات من مسئولية ضرب أسعار النفط ، وتعتبر أن هذا المسعى إنما يمثل تنويعا على سياسة « أمركة الاقتصاد أو عولمته » التى تطرح نفسها بأشكال مختلفة فى مناطق مختلفة ، ومنها شكل المضاربة فى البورصة الذى أنتج أزمة الأسواق

المالية الآسيوية صيف ١٩٩٧.

ويترتب على ما سبق إضفاء أهمية خاصة على التنسيق النفطى الخليجى – الإيرانى، وهو ما عَبَّر عنه مجيء المسألة على رأس جدول أعمال مباحثات رافسنجانى – فهد فى الرياض فى فبراير ١٩٩٨، ففى غضون هذا الاجتماع، أكد رافسنجانى على أهمية التعاون النفطى بين البلدين من أجل استقرار أسعار النفط[٤٤].

ج – التحدى الثقافى (الصراع – العولمة)

إذا كان صمويل هانتنجتون قد شغل المثقفين عربًا وغير عرب فى عام ١٩٩٣ ثم فى عام ١٩٩٧ بحديثه عن صراع الحضارات وبالذات عن الصراع بين المكونات الدينية (الإسلام – المسيحية – الكونفوشية! – البوذية ... إلخ) لهذه الحضارات بعد ما خبت الفواصل بين مكوناتها الايديولوجية (الليبرالية – الشيوعية)، فإن نفرا أخر من المحللين قد طرح نفس القضية لكن فى صيغة اخرى، وهى عولمة الثقافات أو أمركتها[٥]. الطرح الصراعى يبالغ فى تضخيم الخصوصيات الحضارية إلى حد ينتهى معه إلى استحالة التعايش بينها. والطرح المعولم يشتط فى تهوين الخصوصيات الثقافية إلى مدى يبشر بإمكان دمجها فى كل واحد ... هو الكل الأمريكى[٤٥].

وبخصوص هذا الطرح الأخير يعتبر ديفيدريف أن الخصوصيات الثقافية آخذة فى الاحتضار، تمامًا كما تندثر الخصوصيات الثقافية بين أبناء الجيل الثانى

(*) غنى عن البيان أن الحضارة هى وعاء متسع يشتمل على الثقافة. إلا أن الملاحظ أن الأدبيات التى تعالج النقطة موضع الدراسة، عادة ما تستخدم الحضارة والثقافة كمترادفين.

من المهاجرين، حيث يصبحون تدريجيًا أقرب إلى بلدان المقر منهم إلى بلدان المنشأ. أو كما تتحول تلك الخصوصيات إلى مجرد طقوس ترتبط بالعادة ولا شأن لها بالهوية، فإذا سلمنا بأن لأبناء الطبقة الوسطى طقوسهم الحياتية فى المأكل والمشرب وعموم الحياة، فلماذا نجرد التركى أو الإيرانى أو العربى أو البوسنى من حقه فى أن يطهولحما «حلالا» ويعاف تعاطى الخمور؟[٤٦]. وفى نفس السياق يحدد بيتربرجر أربعة مسالك أو مستويات رئيسية للعولمة الثقافية؛

أحدها - مستوى المنتديات الاقتصادية التى تنمى قيم التعامل مع الحاسب، والتخاطب بالإنجليزية، واستخدام الهواتف المحمولة... إلخ.

والثانى - المستوى الأكاديمى الذى ينشر قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

والثالث - المستوى الجماهيرى الذى يروج ألوانًا معينة من المأكل والملبس والتذوق الفنى.

والأخير - المستوى البروتستانتى الذى يبث سلوكيات الاتجار والمبادرة وتحمل المسئولية[٤٧].

وسواء تعلق الطرح بصراع الحضارات أم بعولمتها، فإنه يثير تحديات حقيقية أمام الحضارات التى لا تنتمى للحضارة المسيحية - اليهودية، ويجعلها موضع تهديد وبالتالى استنفار دائم، ويخلق لدى أشياعها أكثر من مبرر للتعاضد والتساند[٤٨]. وهذا وضع يشترك فيه المسلمون كافة: عربًا، وإيرانيين. فالدول

الإسلامية قد تقبل فكرة الصراع الحضارى، أو قد تؤمن على العكس منها بقيمة الحوار الحضارى، لكنها باليقين لا تؤيد الدعوة إلى العولمة الحضارية، وهو ما أشير إليه آنفا فى نص البيان الختامى للقمة الإسلامية الثامنة.

ورغم ذلك فإن هذه الصورة لا تعكس بدقة الدرجة العالية من التركيب التى تميز الرؤية الإيرانية لقضية الهوية الحضارية، والتى لا تنفصم فى جوهرها عن التعقد فى تركيب هيكل السلطة ذاته. فعلى حين يؤيد المرشد الحدود القطعية الفاصلة بين الحضارات، فإن رئيس الجمهورية يؤمن بقيمة الحوار بين الثقافات؛ ولذلك كانت المفارقة أن خطابى القيادتين فى افتتاح القمة الإسلامية جاءا محملين بأفكار متناقضة، رغم أنهما ينتميان إلى نفس الدولة ويتحدثان باسمها. فلقد انتقد الأول الليبرالية الغربية والشيوعية، ودان الاستكبار، فيما أعرب الثانى عن وجوب معرفة الثقافة الغربية، معرفة تتجاوز المظاهرإلى الأسس[٤٩].

ثانيًا: الأعمدة الثلاثة للعلاقات العربية الإيرانية

عندما سُئِل عطاء اللّه مهاجرانى - وزير الثقافة والإرشاد فى حكومة السيد خاتمى وأحد أعضاء فريقه العربى على ما تقدم - لماذا خاطب الرئيس الإيرانى الأمة الأمريكية ولم يخاطب الأمة العربية؟ وهل يعكس خطابه هذا ترتيب أولوياته وبالتالى وضع العلاقات العربية الإيرانية فى المرتبة الثانية منها؟ أجاب قائلًا: إن الرسول ﷺ اختص الداخلين الجدد فى الدين الحنيف بغنائم أكبر بعد

إحدى الغزوات ، ولم يكن يعنى ذلك أنه يؤثر هؤلاء على الأولين السابقين إلى الإسلام . وزاد « نريد ... إيجاد علاقات منظمة ومؤسساتية مع مصر وسوريا والسعودية ، باعتبار أن هذه الدول تشكل مع إيران أربعة أقطاب رئيسية من دون التقليل من شأن بقية الدول »[٥٠] .

والواقع أن التحديد السابق إنما يترجم واقعًا ، وذلك أن المتابع لمسار العلاقات العربية الإيرانية فى السنوات القليلة الماضية يخلص إلى ارتكازها على هذه المرتكزات الأربعة ، بدرجات مختلفة من الانفتاح والتنسيق ، وبحركات ارتدادية مرات ، لكن باستمرار وتواصل ملحوظين . لماذا السعودية وسوريا ومصر مع إيران ؟ أولًا : لأن الدول الأربع هى الأكثر انشغالًا من سواها - خصوصا فى غياب العراق - بقضايا إسرائيل والنفط والإرهاب . وثانيًا : لأن ثمة تنسيقًا حثيثًا بين الدول العربية الثلاث ينعكس بدرجة أو بأخرى على علاقاتها البينية مع إيران . وقد سبق أن تحدثت بعض التحليلات عن قيادة ثلاثية للنظام العربى بعد قمة الإسكندرية : فهد - الأسد - مبارك . وثالثًا : لأن السعودية ربما أكثر من مصر بسبب ظروف سبق إيضاحها قادرة على المساعدة فى تهدئة العلاقات الإيرانية - الأمريكية رغم صعوبة هذه المهمة . ولقد تردد القول بالفعل إن السعودية اقترحت من خلال مبعوث الملك الخاص د . عبد الله الخويطر إلى الرئيس السابق رافسنجانى أن تمارس الوساطة بين إيران والولايات المتحدة[٥١] ، وإن السعودية عادت لتكرر هذا العرض من خلال وزير خارجيتها سعود الفيصل فى ظل ولاية خاتمى بحيث تنهض بمسئولية نقل وجهة النظر

الأمريكية إلى النظام الإيرانى تدعوه إلى مناقشتها[٥٢].

ولأن العلاقات السعودية - الإيرانية كانت هى صاحبة الحظ الأوفر من التطور فى مدى زمنى محدود، ولأنها تشعبت وتعمقت على نحو يثير التأمل وربما الدهشة فسوف تركز هذه الورقة على تحليلها، وتتبع ذلك برصد مظاهر التطور على المسارين السورى والمصرى.

١- العلاقات السعودية - الإيرانية

مرت العلاقات السعودية - الإيرانية فى تطورها بمراحل أربع أساسية، وذلك منذ اندلاع الثورة الإسلامية وحتى اليوم.

امتدت المرحلة الأولى من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٧، وميزها فتور أو سلام بارد - إن جاز التعبير - لأسباب مفهومة. فالدولتان رمزان للمذهبين الإسلاميين السنى والشيعى، إحداهما محافظة والأخرى ثورية، ولكلتيهما ارتباطات إقليمية ودولية مختلفة.

فى هذا السياق أدير الصراع الخفى بين الدولتين طيلة سنوات تلك المرحلة بوسائل شتى، منها الوسيلة الدينية. وهكذا غدت مواسم الحج المتتالية مناسبات متكررة للصدام والمواجهة بين الحجاج الإيرانيين المأمورين من إمامهم الخومينى بإعلان براءتهم من المشركين عبر مسيرات ومظاهرات حاشدة، والحرس السعودى الذى ينفذ تعاليم صارمة تفصل بين الدين والسياسة، فى دولة تتخذ الإسلام أيديولوجيتها السياسية !!!

وقع هذا الصدام فى عام ١٩٧٩ عندما تظاهر الحجاج الإيرانيون مطلقين شعارات تندد بأسرة آل سعود، وتكرر ذلك فى عام ١٩٨١، وردت القوات السعودية باقتحام المسجد الحرام واستخدام الغاز المسيل للدموع، واعتقال العديد من الإيرانيين. وفى عام ١٩٨٣ هدأ التوتر بين الدولتين، عندما قايضت السعودية إيران على زيادة حجاجها إلى ١٥٠,٠٠٠ حاج مقابل منع المسيرات والمنشورات أثناء موسم الحج، حتى إذا ما جاء عام ١٩٨٧ تفجرت الأوضاع بأعنف ما يكون. ففى غمار أحداث الحرم المكى سقط ٤٠٠ حاج إيرانى، واضطربت العلاقات بشدة بين الدولتين حتى قطعت نهائيا فى العام نفسه، وأسس هذا التطور لبدء المرحلة الثانية من العلاقات بين الدولتين التى تصاعد خلالها عداؤهما إلى حد تعطيل الخومينى ممارسة شعيرة الحج بعد أن خفضت السعودية عدد الحجاج الإيرانيين فى عام ١٩٨٨ من ١٥٠,٠٠٠ حاج إلى ٤٠,٠٠٠ حاج[٥٣]. ثم مع امتناع إيران عن التدخل فى ملابسات الأزمة العراقية – الكويتية فى ١٩٩٠ ومن بعدها حربهما، دخلت العلاقات السعودية – الإيرانية مرحلتها الثالثة، وكانت السعودية هى آخر دولة خليجية تستأنف علاقاتها مع إيران. وإذا كان الهدوء ميز تفاعلات الدولتين خلال تلك المرحلة – رغم بعض ما توفر من أسباب تعكيره (حادث الخبر واتهام أمريكا إيران بالضلوع فيه) – إلا أنه يمكن القول إن وصول خاتمى للسلطة فى إيران أسس بداية المرحلة الجديدة والأخيرة من مراحل تطور علاقات الدولتين، وبصفة خاصة بعد مشاركة ولى العهد الأمير عبد اللّه فى أول قمة إسلامية تعقد بطهران.

وقبل استعراض التطور الإيجابى الفعلى أو الملموس فى علاقات الدولتين، قد يكون من المفيد التعرف على التحول فى الخطاب السياسى لنخبتيهما فى واحدة من القضايا الرئيسية التى أسست لخلافهما قبل تسعة عشر عامًا، وتلك هى القضية الدينية، فالمقارنة وحدها تكشف عن انقلاب فى المفردات، والمنطق، وأسلوب التعبير جميعًا.

فى بداية الثورة هاجم آية اللّه حسين منتظرى المذهب الوهابى، وعَدَّه أنّه ليس من الإسلام فى شىء، فأتباعه مجرد مرتزقة يشيعون الفرقة بين المسلمين: سنتهم المحسوبين عليهم، وشيعتهم المختلفين عنهم[٥٤]. ومن جانبه رد بن باز المفتى السعودى الأشهر بتكفير أتباع المذهب الشيعى، وفى المقابل وأثناء زيارة رافسنجانى السعودية فى فبراير ١٩٩٨، وعندما هاجم إمام المسجد النبوى المذهب الشيعى، أوقفته السلطات السعودية نفسها. والملفت أن وراءه كان يصلى رافسنجانى، كما أن الملفت أن رافسنجانى طلب مقابلة بن باز والتقى به فعلًا[٥٥]. ويذكر فى هذا الخصوص أن الخومينى وهو من هو بالنسبة لرجال الدين بل ولعموم الشعب فى إيران، كان قد هاجم فى مناسبات مختلفة عديدًا من فتاوى الشيخ بن باز، ومنها فتواه التى تحرم الاحتفال بالمولد النبوى الشريف، وفتواه التى تحظر قيادة السيارات بواسطة النساء[٥٦].

فى عام ١٩٨٢ ذكر الخومينى أن الاضطرابات التى تشهدها مواسم الحج المتتالية تظهر عجز السعوديين عن إدارة الأماكن المقدسة التى هى ملك لعموم المسلمين. وعندما اهتز الرأى العام الإيرانى لحادث الحرم المكى فى عام

١٩٨٧، خطا رافسنجانى وهو حينئذٍ رئيس لمجلس الشورى خطوة أبعد، واعدًا أُسر الضحايا الإيرانيين بتطهير الأماكن المقدسة من الوهابيين[٥٧]، وفى المقابل وفى عام ١٩٩٨ وخلال زيارته للسعودية أطرى عبد الله نورى وزير الداخلية الإيرانى عمل المملكة «ليلًا ونهارًا لتوفير سبل الراحة للحجاج والمعتمرين الآتين إلى هذا البلد الطيب والأراضى المقدسة لأداء المناسك وزيارة الحرم النبوى الشريف»[٥٨].

فى عام ١٩٨١ حمل خامنئى بشدة على منظمتى المؤتمر الإسلامى ورابطة العالم الإسلامى، واعتبرهما «مجرد أدوات فى يد الإمبريالية الغربية»... سقطت فى يد نفس القوى التى هى سبب فى فرقة المسلمين، وتمثل عقبة أمام وحدتهم». أكثر من ذلك مضت إيران تشجع انعقاد مؤتمرات وتشكيل أطر تغمز فى المنظمة والرابطة معًا، وفى هذا السياق انعقد عام ١٩٨٣ المؤتمر الأول للفكر الإسلامى فى طهران، حضره ٣٠٠ مشارك جاءوا من ٨٠ دولة إسلامية، وفى المقابل وفى عام ١٩٩٧م دعا المرشد على خامنئى فى افتتاح قمة طهران الإسلامية إلى توثيق أواصر التعاون بين أعضائها، فيُشَّكل منهم برلمان وسوق فضلا عن محكمة تفض نزاعاتهم[٦٠]، واعتبر البيان الختامى للمؤتمر أن «اتخاذ تدابير متسقة لتدعيم منظمة المؤتمر الإسلامى وتنشيطها يشكل ضرورة حتمية»[٦١].

ولكن طالما أن أى تغير فى الخطاب السياسى لهذا الطرف أو ذاك يظل محدود الأثر ما لم يرتبط بتغير مماثل على مستوى السياسات، فإن التعرف على

حجم النمو فى تعاون السعودية وإيران، وكذلك على درجة التشعب فى مجالات هذا النمو ومؤشراته، يقربنا من تكوين صورة حقيقية عن واقع ما يجرى بين الدولتين.

ويشهد المستوى الاقتصادى بالإنجازات الهامة التى لحقت بالعلاقات السعودية - الإيرانية، وانتقلت بها من حال إلى حال. ويمكن رصد أهم مؤشرات هذه الإنجازات على النحو الآتى بيانه:

أ) توقيع عدة اتفاقات بين مؤسسة الفائزين السعودية (يديرها أحمد الزمنى) ومؤسسة المستضعفين الإيرانية (يديرها محسن رفيق دوست) فى عام ١٩٩٧، بلغت قيمتها الإجمالية ١٥ مليون دولار، وغطت المجالات التالية:

- إنتاج الأغذية والعصائر والمعلبات، وتصدير المواد الغذائية لآسيا الوسطى.

- الاستثمار المشترك فى مشروعات تشمل: تشييد مصنع نسيج فى إيران لإنتاج القماش الخفيف بواقع: ٥١٪ من الأسهم للمؤسسة الإيرانية، و٤٩٪ من الأسهم للمؤسسة السعودية. وكذلك إقامة فندق بمدينة شهركرد جنوب غرب أصفهان للحجاج الإيرانيين.

- تكوين شركة نقل مشتركة لتسويق البضائع فى آسيا الوسطى.

- تأسيس مركز دائم لمؤسسة الفائزين فى طهران لإدارة العلاقات الإقليمية مع الدول المجاورة[٦٢].

ب) تشكيل لجنة مشتركة لتنسيق أنشطة التعاون بين الدولتين ، يترأسها وزيرا تجارتيهما ، وهو ما تم الاتفاق عليه أثناء زيارة رافسنجانى للرياض . علما بأن لإيران عديدًا من اللجان المناظرة مع أطراف عربية أخرى[٦٣] .

ج) مشاركة عشر شركات إيرانية فى معرض جدة للمنتجات الاستهلاكية فى نفس العام أى ١٩٩٧. ويذكر أن محاولات مماثلة لإشراك إيران فى معرض القدس بالسعودية ، كانت قد فشلت قبل عشرة أعوام من هذا التاريخ[٦٤] .

د) أما الإنجاز الأهم فكان هو توقيع الدولتين على اتفاق للتعاون مدته خمسة أعوام ، تبدأ من عام ١٩٩٨، ويشمل مجالات : « للمشاريع الصناعية والمعدنية والبترولية والبتروكيماوية والزراعية والحيوانية والصحية » وكذلك « ميادين النقل والاتصالات والإسكان وتخطيط المدن والسياحة والخدمة الفنية والهندسية » ... إلخ (مرفق نص الاتفاق فى نهاية الدراسة)[٦٥] .

ويجسد المستوى السياسى بعدًا آخر من أبعاد التحسن فى العلاقات السعودية – الإيرانية ، وقد سبقت الإشارة إلى التنسيق بين مواقف الدولتين من مؤتمر الدوحة ، وعَبَّر وزير الدولة السعودى عبد اللّه الخويطر من طهران – التى كان فى زيارتها – عن أن « القيادة السعودية أبدت قلقها من التطورات فى الشرق الأوسط ومن المؤتمر الاقتصادى فى قطر[٦٦] ، كما أشير آنفا إلى تنسيق إسلامى – من أطرافه كلتا الدولتين – قبيل القمة الإسلامية وأثناءها ، وذلك باستثناء قضية الجزر الإماراتية الثلاث التى كانت موضع اختلاف سعودى (خليجى ، عربى) – إيرانى . وتعتبر الزيارات المتبادلة بين كبار مسئولى الدولتين

مؤشرًا هامًا من مؤشرات نمو التنسيق السياسى بينهما ، وقد شهد عام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ طفرة فى الزيارات من طهران للرياض : رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام ، ووزير الخارجية ، ووزير الداخلية . ومن الرياض لطهران : ولى العهد ، ووزير الخارجية ، ووزير الدولة . كما يعد انتظام موسمى الحج عامى ٩٧ و ٩٨ دون مشكلات مؤشرا آخر من مؤشرات هذا التنسيق ، علما بأن محمد ريشهرى ممثل المرشد ورئيس بعثة الحج كان يعارض وقف انسياب المظاهرات فى أرجاء المملكة ، واقتصار إعلان مراسم البراءة على مخيمات الحجاج الإيرانيين[٦٧] .

وعلى المستوى الثقافى أكد اتفاق التعاون المشار إليه بين البلدين على تشجيع هذا التعاون « من خلال تبادل البرامج والزيارات بين المؤسسات الثقافية والجمعيات والهيئات الحكومية والأهلية ، والاشتراك فى المؤتمرات والمهرجانات والمعارض الثقافية فى كلا البلدين ، وتبادل وعرض الأفلام الوثائقية والإعلامية عن البلدين وشعبيهما وتراثهما وثقافتهما ، وكذلك تشجيع التعاون بين الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى »[٦٨] .

أما على المستوى العسكرى ، فمع أهمية الطروحات الإيرانية بخصوصه ، فإن إجراءً فعليًا لم يتخذ . ويذكر أن عام ١٩٩٧ كان قد شهد تقديم أكثر من اقتراح إيرانى للتعاون العسكرى مع دول الخليج ، وذلك فى صيغ متنوعة وبأشكال مختلفة . فلقد أعرب كمال خرازى وزير الخارجية عن استعداد بلاده لإقامة ترتيبات أمنية مشتركة مع دول الخليج من أجل إعلان منطقة الشرق

الأوسط «منطقة سلام خالية من أسلحة الدمار الشامل»، وأكد على نفس الفكرة محمد رضا نورى سفير إيران فى السعودية[٦٩]، ودعا محسن رضائى القائد العام الأسبق لقوات الحرس الثورى إلى توقيع معاهدة دفاعية أمنية خليجية - إيرانية[٧٠]، وألمح عباس محتج قائد السلاح البحرى الإيرانى إلى رغبة بلاده فى القيام بمناورات عسكرية مشتركة مع دول الخليج، مشيرا إلى أن إيران أطلقت على إحدى هذه المناورات اسم «الاتحاد» تعبيرًا عن صادق نيتها فى التعاون[٧١]. أما على الجانب السعودى فكان التصريح الأهم وثيق الصلة بالموضوع هو ذلك الذى جاء على لسان سلطان بن عبد العزيز النائب الثانى لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران، وفحواه «أن أمن الخليج تحميه دوله»[٧٢]، وهذا هو ذات التوجه الإيرانى على ما تبين.

٢ - العلاقات السورية - الإيرانية

تختلف العلاقات السورية - الإيرانية عن العلاقات السعودية - الإيرانية، بل عن عموم العلاقات العربية الإيرانية فى نقطة جوهرية، هى أن هذه الأولى بدأت من حيث انتهت الأخيرة. بمعنى أنه إذا كانت دول الخليج (أو المغرب العربى أو مصر أو السودان ...إلخ) وإيران قد خلصت بعد تسعة عشر عامًا إلى أن الاختلاف على محور أو حول قضية أو فى ساحة لا ينبغى أن يتحول إلى صراع على كل المحاور وحول كل القضايا وفى كل الساحات، فإن سوريا وإيران قد أدركتا تلك الحكمة بعد شهور قلائل من اندلاع الثورة الإسلامية، ومضتا تطبقانها عاما تلو العام.

فى ١٩٧٩ كان المشترك بين سوريا وإيران يكاد يكافئ ذلك المختلف عليه، فسوريا دولة علمانية تربطها بالاتحاد السوفيتى حينئذ علاقة قوية، فيما إيران دولة دينية تُدخل القطب الثانى فى زمرة شياطينها، لكن الدولتين معا كان يجمعهما عداءٌ لإسرائيل، وتنافس (ثم حربٌ) مع العراق، وبمثل هذه الصيغة المتوازنة بين عوامل الشد والجذب سارت العلاقات السورية - الإيرانية وتغلبت على أزماتها وهى كثيرة، لكن ربما كان من أكثر تلك الأزمات حساسية وتهديدا لمصداقية أحد طرفيها أو كليهما أزمتا عام ١٩٨٢ وعام ١٩٩١. جاءت الأزمة الأولى تالية على مذبحة حماة التى راح ضحيتها عدد كبير من أعضاء جماعة الإخوان السورية المحظورة، وهنا كان أحد التساؤلات المثارة هو: أين موضع العلاقة السورية - الإيرانية من الالتزام الدستورى والأيديولوجى الذى قطعته الجمهورية الإسلامية على نفسها بكشف الظلم ودعم المستضعفين؟. وجاءت الأزمة الثانية تالية على تشكيل تجمع يحمى الخليج ببعضٍ من غير أهله وفى طليعتهم إيران، بل ويتخذ مواقف ويدين سياسات (احتلال الجزر الإماراتية)، ويقدم مبررًا آجلًا لتمديد الوجود العسكرى الأجنبى بعد تدجين العراق.

لكن فى الأزمة الأولى كما فى الأزمة الثانية خَفَّ مسئولون سوريون إلى العاصمة طهران، وتولت الجمهورية الإسلامية لجم الصحف الناقدة للحليف السورى، وجرت تهدئة الخواطر وتغليب المشترك، أكثر من ذلك واللافت للنظر أنه فى عام ١٩٨٢- وعلى إثر زيارة وزير الخارجية السورى لإيران -

وَقَّعت الدولتان اتفاقًا اقتصاديًا قضى بتزويد سوريا بـ١٧٤ ألف برميل يوميًا من النفط الإيرانى الخام، مقابل تصدير سوريا بعضًا من منتجاتها: الفوسفات والمنسوجات والزجاج للجمهورية الإسلامية[٧٣].

وعندما أُعلن عن فوز محمد خاتمى برئاسة إيران قام الرئيس السورى حافظ الأسد بزيارته فى أغسطس ١٩٩٧ قبل يومين اثنين فقط من مباشرته مهام منصبه الجديد، وكان ذلك بقصد التثبت من توجهات السياسة الإيرانية فى عهده، وخاصة بعد تعاظم تحديات البيئتين الإقليمية والدولية على ما سبق بيانه. وصدر بيان القمة ليدعو تركيا إلى إعادة تقويم تعاونها العسكرى مع إسرائيل، ويدين مشاركة إسرائيل فى قمة الدوحة كونها تمثل خطوة تمهيدية لتوسيع النفوذ الإسرائيلى فى الدول العربية والإسلامية، ويعيد التأكيد على إنهاء الاحتلال الإسرائيلى ودعم نضال القوى اللبنانية الإسلامية والوطنية فى مواجهته[٧٤]. وبخصوص النقطة الأخيرة، يلاحظ أن التطورات التى شهدتها الساحة اللبنانية مطلع عام ١٩٩٨، ساعدت على تفعيل التنسيق السياسى السورى – الإيرانى. فمن طهران أعلن عبد الحليم خدام نائب الرئيس السورى أن دمشق «لن تقبل سوى بتطبيق كامل وغير مشروط للقرار الدولى» فى إشارة إلى قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، وأيد نظيره الإيرانى حسن حبيبى الموقف السورى، مشددا على أن إيران «لا تقبل الشروط اللامعقولة»[٧٥]. وتفرع عن ذلك رفض الطرفين كليهما تشكيل الأمم المتحدة لجنة تبحث كيفية تطبيق القرار المذكور فى طرحه الإسرائيلى الليكودى[٧٦]. وعلى صعيد آخر، وعلى

شاكلة الدور السعودى الجديد فى تهدئة الخلافات الأمريكية – الإيرانية مارست سوريا ، ولا تزال سرًا وعلانية ، دورًا للوساطة بين الطرفين المصرى والإيرانى ، وكانت مفاوضات خدام – حبيبى واحدة من مناسباته .

وفيما تواصل التنسيق الثنائى على المستوى السياسى فان التعاون السورى – الإيرانى كان له مساراه الاقتصادى والعسكرى الموازيان ، وشهد عام ١٩٩٧ بعضا من ثمارها .

اقتصاديا : وقعت الدولتان ١٥ اتفاقية جديدة للتعاون فى مجال الطاقة الكهربائية بعدما تدارستها اللجنة الاقتصادية المشتركة وأقرتها . وتقضى هذه الاتفاقيات التى بلغت قيمتها الإجمالية زهاء ١٠ مليار دولار بتعاون إيران مع سوريا فى إصلاح محطاتها الكهربائية وصيانتها وتزويدها بحاجتها من قطع الغيار[٧٧] .

وعسكريا : أفيد قيام إيران بحل مشكلة المديونية السورية قبل روسيا لتشجيع الأخيرة على تحديث أسلحة سوريا وتزويدها بأخرى أكثر تطورًا . ومؤدى الاقتراح الإيرانى المحدد بهذا الخصوص ، هو خفض المديونية السورية البالغة ١١ مليار دولار مع تيسير شروط سداد ما تبقى منها ، نظير التعهد بضمان مايستجد من قروض عسكرية[٧٨] . ومن زاوية أخرى طرح التحالف العسكرى التركى – الإسرائيلى على مائدة البحث سواء فى عام ١٩٩٧ أو فى عام ١٩٩٨ فكرة تكوين حلف عسكرى أو جبهة عسكرية سورية – عراقية – إيرانية (مصرية) ، مع درس إمكانية ربط هذا الحلف بآخر ينشأ بين إيران ودول الخليج .

٣- العلاقات المصرية - الإيرانية

تتفرد العلاقات المصرية - الإيرانية بدورها عن سواها من العلاقات العربية الإيرانية لكن من باب آخر غير ذلك الذى يميز علاقة سوريا بإيران . ومناط هذا التفرد هوأنها تبدى حساسية واستجابة فوريتين لعوامل التأثير السلبية ، فيما يأتى تلقيها للمؤثرات الإيجابية ضعيفًا مترددًا وأحيانًا غير مبال . ويعيدنا هذا إلى ما أثارته الورقة فى مقدمتها عن وقع المتغيرات الخارجية على دولتين إقليميتين كبيرتين كمصر وإيران ، فضلا عن المشكلات الداخلية التى تتعلق بعدم الاستقرار السياسى وتفسيراته المختلفة ، وصراع القوى والأجنحة والتيارات هنا وهناك ؛ ولذلك فإنه على حين قُطِعت العلاقات الدبلوماسية بين إيران الإسلامية وعديد من الدول العربية بعد فترة من اندلاع الثورة ، كانت مصر أول دولة تقطع معها إيران علاقاتها الدبلوماسية . وعلى حين استؤنفت علاقات إيران لاحقا بكل هذه الدول فإن علاقاتها مع مصر لازالت مقطوعة . حتى الجزائر - وهى اليوم فى وضع أسوأ - فإن قطع علاقاتها مع إيران يعود إلى سنوات قلائل ، وليس إلى لحظة تأسيس الجمهورية ذاتها .

وفى تلك الحدود - وإذا جاز تنميط العلاقات العربية - الإيرانية على مدى ما يقرب من عقدين من الزمان - يمكن القول إن هناك النمط السعودى الذى انتظمت فيه أكثرية الدول العربية ، والنمط السورى الخاص بطرفيه ، والنمط المصرى الخاص بطرفيه . وهناك أيضًا النمط العمانى الذى تمثَّلته قلة من الدول العربية ، وحافظ على وسطيته واستقراره ، فلا هو تقلب بين قطيعة واتصال ،

ولا كانت له حميميته الخاصة.

بيد أن القول بفشل مصر وإيران فى استئناف علاقاتهما الدبلوماسية منذ ١٩٧٩، لا يعنى أن تفاعلاتهما جاءت على وتيرة واحدة.

أولًا: لأن طبيعة القضايا الخلافية وترتيب أهميتها كانا يختلفان من فترة إلى أخرى: إسرائيل - العراق - الحركات الإسلامية (٧٩- ٩٠)، وأمن الخليج - إسرائيل - أمن حوض النيل - الحركات الإسلامية (٩١- ٩٤)، وأخيرا الحركات الإسلامية (٩٥- ...).

وثانيا: لأن إدراك الدولتين لجدية التهديد أو خطورة التهديد الذى تمثله كلّ منهما للأخرى كانت تختلف. فتقويم مصر للدور الإيرانى فى تحريك الجماعات الإسلامية المتشددة عند مقتل السادات فى ١٩٨٠ ليس هو تقويمها له اليوم باليقين.

وثالثًا: وهو نتيجة لما سبق، لأن مساحات التعاون والتنسيق - رغم العلاقات المقطوعة وتكيفا معها - كانت بدورها تختلف.

وتعتبر الفترة من ١٩٩٥ وحتى اليوم واحدة من أكثر فترات التهدئة فى العلاقات المصرية - الإيرانية، كما يُعتبر عاما ١٩٩٧ و ١٩٩٨ عامين لتنسيق اقتصادى وسياسى وثقافى ملحوظ فيما بين الدولتين.

اقتصاديا: يمكن للباحث المتابع أن يضع يده على تطورات معينة،

من أبرزها :

أ - شروع الدولتين اعتبارا من عام ١٩٩٥ فى بحث القضايا الاقتصادية العالقة بينهما ، وفى مقدمتها قضية الديون المستحقة لإيران من مصر ، والتى تعود إلى ما قبل اندلاع الثورة الإسلامية . ولقد تمكن الطرفان بالفعل من تسويتها من خلال الاتفاق على سداد هذه المديونية بواسطة صادرات مصرية لإيران . ومن الجدير بالذكر أن العلاقات الاقتصادية المصرية - الإيرانية كانت قد شهدت طفرة فى عهدى الشاه محمد رضا بهلوى ومحمد أنور السادات ، نتيجة توجههما السياسى المتقارب ، فضلا عن الصداقة الشخصية التى جمعت بينهما ، والتى غدت من أهم مآخذ آيات اللّه على النظام المصرى بعد ١٩٧٩. ولقد تجسدت هذه العلاقات الاقتصادية الوطيدة فى قائمة متنوعة من مجالات الاستثمار المشترك ، كان من ثمارها : شركة مصر - إيران للغزل والنسيج التى تأسست فى عام ١٩٧٥ برأسمال مصرى (٥١٪) - إيرانى (٤٩٪) والمؤسسة الإيرانية للتنمية والتجديد الصناعى التى يبلغ إجمالى إنتاجها السنوى ما قيمته ١٧٠ مليون دولار ، وبنكا مصر - إيران للتنمية ، ومصر - إيران فى نفس العام أى عام ١٩٧٥ ، ولقد بلغت أصول الأول وحده مليار دولار و١٤٦ مليون جنيه . هذا فضلا عن تدفق النفط الإيرانى إلى الأسواق الأوربية عبر خط سوميد المصرى[٧٩] .

ب - نشاط حركة الوفود الاقتصادية جيئة وذهابًا بين العاصمتين : القاهرة - طهران ، وذلك للتباحث فى سبل تنشيط التعاون المشترك بين

الدولتين. ومن بين الأنشطة التى استهدِفَت بالتطوير والتفعيل: التعاون فى مجالات إنتاج السكر، والنقل، وصناعة الغزل والنسيج. وفى هذا السياق أفادت بعض المصادر باتفاق الطرفين فى عام ١٩٩٧، على مساهمة مصر فى تأسيس خمسة مصانع للسكر فى إيران، وتزويدها بخبرات ومعدات مصرية، ومساهمة إيران فى المقابل فى إنشاء مصنعين للغزل والنسيج فى مصر، وتصديرها ١٠٠٠ حافلة ركاب لها[٨٠]. كما جرت الإشارة إلى تخطيط الدولتين لمضاعفة حجم تبادلهما التجارى البالغ ٧٠ مليون دولار فى عام ١٩٩٧[*] تشمل: ٢٩ مليون دولار قيمة واردات إيران من مصر، و ٤١ مليون دولار قيمة صادراتها اليها[٨١]. هذا علاوة على تنسيق الدولتين فى مجال تصدير منتجاتهما إلى دول شمال أفريقيا وآسيا الوسطى والقوقاز[٨٢].

ج - دخول الدولتين فى تجمع أو تكتل اقتصادى ثمانى، نبعت فكرته من رئيس الوزراء التركى الإسلامى السابق نجم الدين أربكان، وضمهما فى عضويته إلى جانب ست دول أخرى هى: تركيا - باكستان - أندونيسيا - ماليزيا - نيجيريا - بنجالاديش. وأهداف هذا التجمع أهداف طموحة، إلا أن ارتباط الفكرة منشأ وتطورًا ومسارًا بشخص أربكان الذى نُحّى عن السلطة وحُجِب عن السياسة - يقلل من فرص نموه المحتملة. ويذكر فى هذا الخصوص أن الوثيقة التأسيسية لهذا التكتل والمعروفة باسم «إعلان إسطانبول» والتى وقعت فى ٩٧/٦/١٥ كانت قد جعلت من أهدافها «تنسيق المواقف فى المحافل

---

* كان هذا أحد المبررات التى استند إليها الاتفاق على إقامة مصر معرضا دائما لمنتجاتها فى طهران.

الدولية ، والتبادل التجارى والصناعى والعلمى والتكنولوجى والمعلوماتى والاتصال ، والتعاون فى مجال البنوك والسياحة والثقافة والبيئة والرياضة ، وتفعيل سياسات الخصخصة ، والعمل على مكافحة الفقر ، وكذلك على تنمية الموارد الطبيعية والبشرية » . وارتأت لتنفيذ ذلك اعتماد ستة مشروعات هى : تأسيس بنك للمعلومات ، وشركة دولية لتسويق إنتاج الأعضاء فيما بينهم ومع الخارج ، وشركة إسلامية للتأمين ، ومشروع لإنتاج الطائرات الزراعية ، وآخر للتعاون فى مجال الثروة السمكية ، وثالث لمكافحة الفقر[٨٣] .

سياسيًا : مَثَّلت المحافل الدولية وبالذات المحفل الإسلامى ومحفل عدم الانحياز ساحات وأطرًا للتنسيق المصرى - الإيرانى بخصوص العديد من القضايا ، أُشيرَ منها إلى الموقف من التعاون الاقتصادى مع إسرائيل ، وفى هذا المقام يمكن إضافة ثلاث قضايا أخرى لها أهميتها فى تطور علاقات الدولتين . القضية الأولى - هى المتصلة بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وقد عَضَّدت إيران موقف مصر إزاءها عندما دُعِيت الأخيرة إلى التوقيع عليها فى عام ١٩٩٥، فيما كان لمصر تحفظها على المد اللانهائى واللامشروط للمعاهدة ، وإثارتها على هامش مناقشتها موضوع الترسانة النووية الإسرائيلية . ويذكر أن مصر وإيران لهما موقف متسق من إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

والقضية الثانية - هى المتعلقة بالحظر المفروض على إيران ، والذى تعاملت معه مصر كجزء من قضية الحصار بشكل عام ، والذى كانت تملك ازاءه تصورًا معينًا يدعو إلى عدم معاقبة الشعوب على توجهات حكامها

وسياساتهم. ومن هنا جاء رفضها لمحاولات نقل احتواء إيران من المستوى الأمريكى إلى المستوى الدولى، وإشراكها هى ذاتها كواحدة من «أصدقاء» الولايات المتحدة فى تنفيذه.

أما القضية الثالثة – فهى قضية الإرهاب، وقد كانت واقعة التعدى على حياة الرئيس المصرى حسنى مبارك فى ١٩٩٥ دليلًا على تغير الخطاب والسياسة المصرية تجاه إيران، وذلك بمسارعة مصر على لسان رئيسها إلى نفى أى شبهة تورط إيرانى فى الحادث، فيما ألقت دوائر إسرائيلية وأمريكية بالمسئولية على إيران. وربما كان هذا أحد المؤثرات على التحول الإيجابى المناظر فى موقف إيران من الأفغان المصريين، والذى سبق التنويه به[٨٤].

وعلى الرغم من أن التنسيق السياسى السابق أسلم الرأى العام فى البلدين إلى اعتقاد مؤداه قرب استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران، إلا أن التطورات جاءت لتخذله فى توقيتات عديدة. وكانت الفترة السابقة على انعقاد القمة الإسلامية فى طهران واحدة من أكثر الفترات التى انتعشت فيها التوقعات فى الدولتين، خاصة مع ترك مسألة مشاركة الرئيس مبارك فى هذه القمة غير محسومة وموضع تهويمات وتأويلات شتى على مستويات مختلفة، حتى جاءت مشاركة مصر فى القمة بوزير خارجيتها عمرو موسى لتحسم الأمر برمته. يلفت النظر فى هذا السياق ما أعلنه الرئيس مبارك بنفسه من أنه على مدار عام ١٩٩٧ كانت هناك لحظتان أوشك فيهما على تسمية سفيرٍ لمصر فى إيران.

الأولى – بعد الزيارة التى قام بها وزير الخارجية الإيرانى السابق على أكبر ولاياتى لدعوة مصر للمشاركة فى قمة طهران ، ثم تراجع بعد أن أعلن ولاياتى أنه لم يذهب إلى القاهرة لمناقشة تحسين العلاقات ، وأنه لم يتحدث مع أى مسئول مصرى فى هذا الأمر .

والثانية – بعد مشاركة مصر فى القمة الإسلامية بطهران ، ثم عدل بعد أن أعلن الرئيس خاتمى رفضه التطبيع مع مصر تحت أى شروط (الجزر ، الإرهاب ، الشئون الداخلية للدول) ، وأكد أن « بلاده قوية وليست فى موقع فرض عليها أن تستجيب شروطًا ، بل لعلها هى التى تحدد شروطًا لإقامة العلاقات » وخلص إلى القول : « لا أرضية مناسبة الآن لرفع مستوى العلاقات بين البلدين »[٨٥] .

وثقافيًا : كان ثمة تنسيق ثقافى بين الدولتين فى إطار مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية – فعلاوة على أن مشاركة إيران فى المؤتمر لم تكن تخلو من دلالة ، فإن الدولتين اتخذتا مواقف متقاربة إزاء العديد من القضايا الخلافية التى تتعلق بتنظيم الأسرة ، ووضع المرأة فى المجتمع ، والعلاقات داخل الأسرة . وتأكد هذا التنسيق والتقارب لاحقًا فى مؤتمر بكين الرابع للمرأة ، ومهد لبحث تكوين مركز ثقافى مشترك لتعميق تفاعل الشعبين المصرى والإيرانى . هذا بالإضافة إلى تخفيف القيود المفروضة على التقاء مثقفى الدولتين فى أطر مختلفة ، أحدها وأهمها إطار معهد الدراسات الدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية ، والذى كان رئيسه نائب ولاياتى (وزير الخارجية السابق) قد زار مصر فى ١٩٩٥ والتقى بنخبة من أساتذة كلية الاقتصاد جامعة القاهرة ، ولقد فتح مثل هذا

التطور الطريق أمام مشاركة مصرية فى المؤتمر الدورى الذى يعقده المعهد نهاية كل عام لمناقشة أحد جوانب قضية أمن الخليج[٨٦].

أما على المستوى العسكرى: فقد ترددت أقوال عن تعاون عسكرى مصرى – إيرانى، فيما بادر الطرفان فورًا إلى نفيها، وورد هذا النفى على لسان الرئيس مبارك، ومن خلال محمود حمدى الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية[٨٧].

ثالثًا: المعضلة الإماراتية، هل من حل؟

استطاعت العلاقات العربية الإيرانية فى غضون السنوات القليلة الماضية، أن تتغلب على مجموعة من العقد أو المعضلات الشائكة، وهى بسبيلها إلى تجاوز مجموعة أخرى من تلك العقد والمعضلات لأسباب مختلفة، وعبر مسالك متباينة.

كانت البحرين أحدث العقد التى تم تجاوزها رغم كل الحساسيات المرتبطة بها؛ فقد كانت لإيران مطالباتها بالبحرين سواء قبل الثورة أو بعدها مباشرة، ثم إنها ظلت متهمة من قبل السلطات البحرينية بتثوير شيعتها، بل وعموم الشيعة الخليجية، وتأليبها على نظمها، والاتهام الأخير تحديدًا هو المسؤول عن التوتير الحاد لعلاقات الدولتين منذ ديسمبر ١٩٩٤، وعلى مدار ثلاث سنوات تالية، حيث كانت البحرين ساحة لاضطرابات شيعية تدعو إلى مقرطة النظام والتسوية بين بنيه فى العوائد والثمار. وفى عام ١٩٩٦ أقدمت الدولتان على

خفض مستوى التمثيل الدبلوماسى بينهما، وذلك بعد سلسلة من الهجمات الإعلامية المتبادلة، أدانت خلالها البحرين إيران بتحريض أعضاء من حزب اللّه، ودفعت إيران المسؤولية عن نفسها وعلقتها فى رقبة النظام البحرينى بعد أن دمغته بالتسلط، لكن مع تولية خاتمى مقاليد السلطة فى إيران بميله الواضح للانفتاح على محيطه الخليجى أخذت تترى بوادر التحسن فى علاقة بلاده بالبحرين، حتى استؤنفت علاقتهما الدبلوماسية على مستوى السفراء نهاية عام ١٩٩٧. وعَبَّرت الزيارات الإيرانية المتتالية التى قام بها كبار المسؤولين الإيرانيين للمنامة (كمال خرازى فى ١١/ ٩٧، ثم هاشمى رافسنجانى فى ٢/ ٩٨) عن اهتمام بتنقية الأجواء بين الدولتين.

وتعتبر العراق والجزائر (فضلًا عن مصر التى سبقت مناقشتها) من المعضلات القابلة للحل. فمع العراق كان عاما ١٩٩٧ و ١٩٩٨ عامين لتسوية قضية الأسرى المسؤولة إلى حد بعيد عن توتير العلاقات العراقية - الإيرانية. وشهدت الفترة بين ٢و٧ أبريل ١٩٩٨ واحدة من أكبر عمليات تبادل أسرى الطرفين؛ حيث أطلقت إيران ٥٥٨٤ أسيرًا وأطلقت العراق ٣١٩ من نظرائهم الإيرانيين[٨٨]، كما استجاب العراق لأول مرة لأشواق الإيرانيين لزيارة العتبات الشيعية المقدسة فى النجف وكربلاء، استبشارًا من النظام العراقى بمقدم الرئيس الإيرانى الجديد[٨٩]. ومهدت تلك البوادر الإيجابية لتعبير مصادر إيرانية عن أملها فى «توقيع اتفاق سلام مع بغداد يتيح تسوية كل المسائل العالقة بين البلدين»[٩٠]، وطوَّرت مصادر عراقية فكرة الاتفاق مع إيران بأن طرحت

مشروعًا لحلف ثلاثى على ما تقدم. وهكذا، فإن بعضًا مما كان غير قابل للتفكير فيه أو التباحث بشأنه مع العراق غداة حرب الخليج الأولى، بات يطرح ويناقش فى العلن.

تبقى قضية المعارضة الإيرانية ممثلة فى قواعد منظمة مجاهدى خلق اليسارية، وهى المعارضة التى استفادت من فوضى الأوضاع العراقية، وصَعَّدَت نشاطها ضد نظام آيات اللّه، كما استفاد هذا الأخير من الظرف ذاته ليعتدى على سيادة العراق ويضرب مقاومته ويكرر التعدى سنة بعد سنة. تُسهِم هذه القضية بالفعل فى إرباك العلاقات العراقية - الإيرانية وتوتيرها[٩١]، إلا أنها لن تحول بحال دون تطورها: أولًا: لأن استخدام ورقة المعارضة سواء من العراق ضد إيران أو العكس، هو جزء من مناخ الزمن الردىء الذى اجتازته علاقات الدولتين منذ اندلاع الثورة. ومؤدى هذا أن التفكير بشكل آخر فى تلك العلاقات سيردع الطرفين عن تحريك المعارضة. وثانيًا: لأن استباحة أرض العراق قد تسنح اليوم وربما غدًا لكنها لن تدوم، ومؤدى هذا رفع تكلفة التعدى على السيادة العراقية من قِبَل دول الجوار، سواء كانت إيران أو كانت تركيا. وفى تلك الحدود، يمكن اعتبار التوتر الناشىء عن هذا المصدر مؤقَّتًا لا دائمًا.

أما مع الجزائر، ورغم أن التطور الإيجابى الوحيد الذى شهدته علاقاتها مع إيران كان هو حضورها القمة الإسلامية الثامنة فى طهران، إلا أنه فعليًا ليس ثمة ما يمنع دون الاستفادة من هذا التطور، واستثماره، والبناء عليه. فلقد أقدمت الدولتان على قطع علاقتهما الدبلوماسية فى عام ١٩٩٢ بعد أن ظلت

الجزائر تقوم بمهمة رعاية المصالح الإيرانية فى الولايات المتحدة منذ اندلاع الثورة وعلى مدار الثمانينيّات . وكان الداعى الرسمى لتلك القطيعة الدبلوماسية ، هو الإدانات الإيرانية المتكررة لمسلك النظام الجزائرى فى التضييق على قواه الإسلامية وسلبها حقوقها السياسية المشروعة . ولأنه كذلك ، أى لأن داعى القطيعة له هذا التكييف من الطرفين ، فإن ثمة أمل فى تجاوزه بعد أن بدأ الطرفان كلاهما فى مراجعة موقفه وإعادة تقويم نظرته للأمور : إيران بتراجعها عن الدعم المطلق للإسلاميين ، بل ومؤاخذتهم على الشطط فى العنف والغلظة الفائقة فى القتل والترويع للآمنين من الناس . والجزائر بتبنيها ، لأول مرة ، خطابًا ترحيبيًا بهدنة الإنقاذيين - وهو أصل المشكلة والسبب فيها - ودعوتهم للانخراط فى صفوف الجزائريّين ومخالطتهم ، بعد سابق نظرتها الحدية والرافضة قطعيًا لفكرة إدماجهم فى المجتمع .

تختلف الصورة جذريًا مع الإمارات التى ترشح لتظل مشكلة الجزر معها هى النتوء الرئيسى وربما الوحيد فى العلاقات العربية - الإيرانية . لماذا ؟ هناك عدة أسباب تساعد على استخلاص هذه الرؤية المستقبلية : أحدها : أن التمسك بالجزر الثلاث (طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وأبو موسى) يمثل نقطة هى موضع إجماع ليس فقط بين مختلف الإيرانيين فى الداخل أيًا ما كانت توجهاتهم السياسية ، لكنه يعبر عن إجماع مماثل ، بل وتواصل فى الموقف بين الإيرانيين فى الخارج أو المنفى والإيرانيين فى الداخل . وعلى مستوى العديد من الملتقيات الفكرية والثقافية[٩٢] ، كان يمكن للإيرانيين أن يطلقوا العنان

لاختلافاتهم الأيديولوجية، إلا أن يتطرق الحديث إلى قضية الجزر. ومن الخطاب الفكرى والثقافى إلى الخطاب السياسى لا نلحظ فارقًا فى الموقف فحتى من قبل أن يعتلى خاتمى رسميًا السلطة فى إيران، وهو الشخص المشهود له بالانفتاح وحب التطبيع، فإنه حرص على تأكيد «إيرانية الجزر»[٩٣]، وفى المقابل فإن الإمارات لاتبدى استعدادًا للتفريط فى جزء من أرضها، وهى تتمسك باتفاق ١٩٧١ الذى يقسم المسؤوليات مناصفة بينها وبين إيران على جزيرة أبى موسى بالذات، فتتولى هى شؤون الاتجار، وتنهض إيران بعبء التأمين. ومن هنا، فإنها لاتتردد فى الاحتجاج على كل التصرفات الإيرانية المتواترة منذ عام ١٩٩٢، والهادفة إلى تغيير الوضع القانونى للجزيرة، وإعادة هيكلة تكوينها البشرى لترجيح كفة الإيرانيين على حساب العرب. ومن ذلك بناء مطار، وافتتاح فرع لواحدة من كبريات الجامعات الإيرانية (هى جامعة بيان نور)، ونشر الصواريخ، وعديد من الإجراءات المضيقة على النشاط التجارى العربى فى الجزيرة، والمقيدة لحركة أهلها جيئة إليها وذهابًا منها. بعبارة أخرى، هناك تمسك حدى وقطعى وغير قابل للتنازل من كلا الطرفين بالجزر الثلاث، وأساسًا بأبى موسى[٩٤].

والسبب الآخر لاحتمال استمرار المشكلة، بل وتصعيدها فى علاقات الدولتين: أنه ليس ثمة اتفاق يجمعهما حول وسيلة مقاربتها؛ فالإمارات تجعل قضية أبى موسى جزءًا من كل (هو الجزر عمومًا)، وإيران لاتقبل حوارًا إلا على أبى موسى، والإمارات تتمسك بالتحكيم الدولى إدراكًا منها لاختلال

توازن القوة بينها وبين إيران ، والأخيرة ترفض هذا الإجراء ثقة منها فى عدم عدالة التحكيم الدولى . بل إن الإمارات تستصدر بيانات الدعم والتأييد لموقفها سواء من تجمع دول إعلان دمشق أو من مجلس التعاون الخليجى ، أما إيران فتعتبر كلتا الجهتين ليستا من الجهات صاحبة الاختصاص .

السبب الثالث : ربما كان يرتبط بالنقطة الأخيرة الخاصة بالموقف العربى من الجزر ، إذ يمكن أن يضحى بالحق الإماراتى فى هذه الجزر فى إطار العلاقات الوفاقية العربية الإيرانية ، أو فى القليل تتراجع أهميتها لحساب العلاقات الثنائية بين إيران والدولة أ ، وب ، وج ...إلخ . وقد يؤدى هذا إلى إضعاف موقف الإمارات ، كما قد يؤدى أيضا إلى زيادة تمسكها بها شعورًا أنها تقف وحدها فى الميدان .

السبب الرابع : هو المتصل بالموقف الأمريكى ، الذى لا شك هو مستفيد من مشكلة خليجية ما ، تفتح له قناة يعبرها إلى الخليج ، إذا ما جففت القناة العراقية ، وليس أفضل من مشكلة حدودية أولًا ، ومع إيران ثانيًا ، وفى منطقة ملتهبة بهذا النوع من المشاكل ثالثًا ، لمد مثل هذه القناة .

خاتمة

لقد حَلَّلت هذه الدارسة ملامح التغير فى مختلف جوانب البيئة المحيطة بالعلاقات العربية الإيرانية ، وهو التغير الذى هيأ الفرصة لتحسن تلك العلاقات بعد أن توترت غداة اندلاع الثورة الإسلامية ، ثم ساءت بل وقطعت (خلا استثناءات محدودة) فى عام أو آخر من أعوام الثمانينيات . ويفتح هذا التحليل الباب أمام إثارة تساؤلين مهمين يرتبطان بجوهر تلك العلاقات ويحاولان استشراف مستقبلها .

التساؤل الأول هو : إلى أى مدى يمكن الحديث عن تغير نوعى وليس مجرد تغير كمى فى طبيعة العلاقات العربية الإيرانية ؟

والتساؤل الثانى هو : هل يمثل هذا التغير (نوعيًا كان أم كميًا) اتجاهًا صاعدًا ومتواترًا فى العلاقات العربية الإيرانية أم أنه لا يعدو كونه طورًا من أطوارها لا يلبث أن يصاب بانتكاسة ؟

فى الإجابة على التساؤل الأول ، يمكن القول إن التغير الإيجابى الذى تشهده العلاقات العربية الإيرانية له مؤشراته الكمية التى يمكن رصدها بسهولة (معدلات التبادل التجارى ، الزيارات الرسمية ، حركة البشر : مثقفين ورجال أعمال ... إلخ) ، لكن هذا التغير له وبالقدرنفسه مظاهره النوعية التى تتمثل فى مراجعة الطرفين العربى والإيرانى موقفيهما من قضية الحركات الإسلامية ،

وتقديمهما معًا إجابات جديدة لأسئلة قديمة من نوع : هل من المصلحة الرهان على تلك الحركات وعلى إمكانية وصولها إلى السلطة؟ هل تمثل الأزمة الداخلية أنّى كانت حدتها مبررًا لشن تلك الحركات حربًا ضد الكل؟ هل لواختفت إيران تجف منابع دعم الحركات الإسلامية وتنكسر دائرة العنف الخبيثة ؟ .

إن اختيار هذه القضية تحديدًا لاختبار مضمون التغير فى علاقة العرب بإيران قد قصد لذاته؛ لأنها (أى قضية الحركات الإسلامية) كانت هى المصدر الرئيسى لأزمة بين دولة تعتبر نفسها صاحبة رسالة (تصدير الثورة) وتلتزم بأدائها، ودول تعى خطورة تلك الرسالة فى إطار كون معارضتها الإسلامية هى المعارضة الأقوى والأفعل والأكثر تنظيمًا والأبعد تأثيرًا على استقرارها السياسى .

وفى الإجابة على التساؤل الثانى، يمكن القول : إن التغير الإيجابىّ فى العلاقات العربية الإيرانية هو تغير مرشح للاستمرار ما استمرت عناصر البيئتين الإقليمية والدولية المفصلة فى الدراسة، وما تمتعت بقدر من الثبات . إن هناك مجموعة من المشاكل الحقيقية بين العرب وإيران، تتعلق ببناء إيران قوتها العسكرية والخوف من وجهة هذه القوة مستقبلًا، وتتعلق الهواجس المحيطة بالتوازنات الإيرانية – الخليجية، بل وبالتوازنات الإيرانية – الإقليمية عمومًا . لكن المتغيرات البيئية المشار إليها قد تفرض نظرة مختلفة لتلك المشاكل . ولنتأمل ردود الفعل العربية فى أعقاب قيام باكستان بتفجيراتها النووية، وما

تردد عن المخاوف الغربية من شراء إيران إحدى القنابل الباكستانية ، فقد كانت ردود الفعل هذه غير رافضة للفكرة وربما محبذة لها فى إطار كونها تُعَبِّر عن الاحتجاج على الازدواجية المعيارية الدولية البالغة فى التعامل مع كلّ من العرب (والمسلمين) وإسرائيل بخصوص قضية السلاح النووى . ثم إن الورقة الإيرانية قد تتخذ للضغط على إسرائيل فى قضية التسوية ، وهى الحقيقة التى أدركتها سوريا من قبل ووظفتها حتى أصبح الانسحاب من الجنوب اللبنانى يمثل مطلبًا إسرائيليًا تلتقى من حوله تيارات سياسية مختلفة داخل إسرائيل فضلًا عن شرائح واسعة من رأيها العام . فإن نمط العلاقات ومسارها هما فرز الظروف والمتغيرات المحيطة بها ، وفى تلك الحدود فإن من المتصور أن تتخذ العلاقات العربية الإيرانية اتجاهًا صاعدًا ، وكذلك متواترًا ، وذلك أن التفاعل الإيجابى الراهن اقتصاديًا (بالأساس) ، وثقافيًا سيخلق شبكة من المصالح المتبادلة التى تربط الطرفين وتحدوهما للحفاظ عليها بل وتطويرها .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF RESEARCH AND STUDIES OF THE ARAB WORLD
مقر اتحاد المجامع العربية

ملحق الدراسة

نص اتفاق التعاون بين السعودية وإيران

ديباجة

إن المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية رغبة منهما فى توثيق أواصر الصداقة القائمة بين البلدين وتدعيما للروابط الإسلامية والثقافية والتاريخية بين شعبيهما وتقديرا منهما للفوائد التى يمكن أن تعم البلدين نتيجة لتعزيز التعاون بينهما ، اتفقتا وفقا للأنظمة والقوانين المعمول بها فى كلا البلدين على ما يأتى :

المادة الأولى :

يسعى الطرفان لتطوير وتدعيم التعاون بين بلديهما بروح من الود والتفاهم المشترك والاحترام المتبادل .

التعاون فى المجال الاقتصادى والتجارى والاستثمارى والفنى

المادة الثانية :

١- يعمل الطرفان لتشجيع التعاون الاقتصادى والتجارى والاستثمارى والفنى بين بلديهما ومواطنيهما بما فى ذلك الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون فى

كلا البلدين ، ويشمل التعاون فى هذه المجالات على سبيل المثال وليس الحصر :

أ) التعاون فى كل الميادين الاقتصادية بما فى ذلك المشاريع الصناعية والمعدنية والبترولية والبترو كيماوية والزراعية والحيوانية والصحية ، وكذلك فى ميادين النقل والاتصالات والإسكان وتخطيط المدن والسياحة والخدمات الفنية والهندسية .

ب) تشجيع تبادل المعلومات المتعلقة بالأبحاث العلمية والتقنية .

ج) تشجيع تبادل وإعداد الكوادر والخبرات الفنية اللازمة لبرامج تعاونية محددة .

د) التعاون بين القطاع الخاص بما فيه الغرف التجارية .

٢- يقوم الطرفان المتعاقدان بإبرام اتفاقات أخرى مستقلة إذا دعت الحاجة ، وفقا للإجراءات النظامية المتبعة فى كلا البلدين .

المادة الثالثة :

١- يقوم الطرفان ببذل أفضل مساعيهما لتنشيط وتنويع التجارة المتبادلة بينهما ، ولهذا الغرض وفى حدود قواعد النظام الدولى للتجارة سيطبقان على التجارة الناشئة فى بلديهما مبدأ الدولة الأولى بالرعاية .

٢- لا يشمل المبدأ المذكورفى البند (١) من هذه المادة الامتيازات التى يمنحها أى من الطرفين لمواطنى أو شركات دولة ثالثة نتيجة لمشاركتها فى

منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركى أو سوق مشتركة أو أى شكل آخر من أشكال التنظيم الاقتصادى الإقليمى .

المادة الرابعة :

يعمل كل من الطرفين على تشجيع وتسهيل استثمارات مواطنى الدولتين فى كل المجالات ما عدا المجالات الممنوعة على مواطنى الدولة المضيفة أو المقصورة عليهم ، كما يوفر الطرفان التسهيلات اللازمة لقيام المشروعات الاستثمارية المشتركة فى إطار القوانين والأنظمة المرعية فى كلا البلدين .

المادة الخامسة :

يعمل الطرفان المتعاقدان لتشجيع تبادل زيارات الممثلين والوفود والبعثات الاقتصادية والتجارية والفنية بما فى ذلك تبادل الزيارات والوفود من القطاع الخاص ، ويعملان لتشجيع إقامة المعارض كل لدى الطرف الآخر والمشاركة فيها وتقديم التسهيلات اللازمة لها لتدعيم التعاون بين بلديهما .

التعاون فى المجال العلمى والثقافى والرياضة والشباب

المادة السادسة :

يعمل الطرفان على تشجيع التعاون فى مجالات العلوم والثقافة والرياضة والشباب . ويشمل التعاون فى هذه المجالات على سبيل المثال وليس الحصر :

١- التعاون فى مجال العلوم والتقنية من خلال تبادل المعلومات فى المجالات ذات الاهتمام المشترك وتبادل الزيارات بين المسئولين والباحثين والخبراء والفنيين، وتدريب الكوادر والمشاركة فى الندوات والمؤتمرات العلمية ذات الاهتمام المشترك، وكذلك التعاون فى وضع الخطط العلمية وإنشاء المراكز ومختبرات البحوث.

٢- التعاون فى المجال الثقافى من خلال تبادل البرامج والزيارات بين المؤسسات الثقافية والجمعيات والهيئات الحكومية والأهلية والاشتراك فى المؤتمرات والمهرجانات والمعارض الثقافية فى كلا البلدين، وتبادل وعرض الأفلام الوثائقية والإعلامية عن البلدين وشعبيهما وتراثهما وثقافتهما، وكذلك تشجيع التعاون بين الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى من خلال تبادل الزيارات والخبرات وتكوين الكوادر فى المجال الثقافي، والتنسيق فى مجال نشر اللغتين العربية والفارسية وتعليمهما.

٣- التعاون فى مجال الشباب والرياضة، من خلال تنسيق المواقف فى المحافل الإسلامية والدولية، وتبادل البرامج بين المؤسسات والجمعيات والاتحادات الرياضية والشبابية، وتبادل الوثائق والمواد السمعية والبصرية والمكتبية، والتجارب ذات العلاقة، وكذلك تبادل الزيارات والخبرات بين المسئولين عن شئون الشباب والرياضة، والتعاون فى تكوين كوادر الشباب والرياضة، وتوجيه الدعوات إلى حضور المؤتمرات والندوات الوطنية والإقليمية والدولية التى تنظم فى كلا البلدين.

أحكام عامة

المادة السابعة :

يشكل الطرفان المتعاقدان لجنة مشتركة على المستوى الوزارى تعقد اجتماعاتها دوريا كل سنة بالتناوب بين البلدين ؛ لدرس السبل الكفيلة بتطوير العلاقات الثنائية .

المادة الثامنة :

١- يبدأ العمل بهذه الاتفاقية وتعد نافذة المفعول لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ استكمال تبادل المذكرات بانتهاء إجراءات التصديق عليها طبقا للأنظمة المعمول بها فى كلا البلدين . وبعد انقضاء الفترة المذكورة تتجدد تلقائيا لفترات متتالية مدة كل منها سنة واحدة ، إذا لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته كتابيًا فى إنهاء العمل بهذه الاتفاقية قبل انتهاء مدة النفاذ بستة أشهر على الأقل .

٢- فى حال إنهاء هذه الاتفاقية تستمر أحكامها نافذة المفعول بالنسبة إلى البرامج أو المشاريع أو الاتفاقيات التى تمت فى ظلها ، أو التعاقدات والالتزامات المترتبة عليها والتى لم يتم الانتهاء من إنجازها عند انتهاء العمل بها ، أو الحقوق التى نشأت فى ظل هذه الاتفاقية ولم تتم تسويتها بعد وفقا لأحكامها ، وكذلك بالنسبة إلى تصفية المراكز والمستحقات المالية الجارية قبل إنهاء العمل بهذه الاتفاقية ، سواء تعلقت جميعا بالقطاع الحكومى أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين .

الهوامش

(١) Christopher Dickey, Tehran Spring, **News week**, 27/4/98 p.46

(٢) يصف البعض النظام الحالى فى إيران بأنه يعبر عن « ترويكا جديدة » .

ياسين مجيد ، إيران فى عهد الرئيس خاتمى : تحدى المجتمع المدنى ودولة القانون ، **شؤون الأوسط** ، عدد ٦٤، ٨/ ٩٧، ص ٧٩.

(٣) **الموجز عن إيران** ، نشرة شهرية تصدر عن مركز الدراسات الإيرانية والعربية فى لندن ، ١٢/ ١٩٩١، ص ١٣.

(٤) الموجز عن إيران ٧/ ٩٧، ص ١٠.

(٥) **الحياة** ، ١٥/ ١٢/ ٩٧.

(٦) **الحياة** ٧/ ٣/ ٩٨.

(٧) انظر حديث على أكبر ولاياتى وزير الخارجية الإيرانى الأسبق فى : **الملف الإيرانى** ، ترجمة عبد القادر سيد ، عدد ٤، ٥/ ٩٧، ص ٩٥.

(٨) انظر تصريح محمد جواد ظريف نائب وزير الخارجية الإيرانى الحالى كمال خرازى : **الحياة** ، ١٤/ ١٠/ ٩٧.

(٩) انظر إسهام د . أحمد يوسف أحمد حول العلاقات العربية العربية فى مجموعة باحثين ، **تقرير حال الأمة لعام ١٩٩٧**، ١٩٩٨، ص ٤٠.

(١٠) نظرة على إيران ، القاهرة : مكتب رعاية مصالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، عدد ٥، مايو ٩٨، ص ٨.

(١١) انظر مناقشة تفصيلية لهذا الرأى والرد عليه فى : -

التقرير الإستراتيجى العربى لعام ١٩٩٧، الأهرام : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ١٩٩٨، ص ص ٢١٢- ٢٢٠.

(١٢) د . جلال معوض ، **العلاقات الإسرائيلية – التركية** ، بحث غير منشور مقدم لأكاديمية ناصر العسكرية العليا ، ١٩٩٧، ص ص ٢، ٣، ٤١.

(١٣) **الحياة**، ٥/٣/٩٧.

(١٤) **الحياة**، ٣/١٢/٩٧.

(١٥) مذكور فى يوميات **المستقبل العربى**، عدد ٢٣٠، ٤/٩٨، ص ١٨١.

(١٦) Abdullah Al Shayeji, Gulf Views of US. Role in Region, **Middle East Policy**, Vol. V,no 3,9/97, PP. 11 -12

(١٧) **نافذة على إيران**، نشرة شهرية صادرة عن وزارة الخارجية الإيرانية، ٤/٩٨، ص ١٠.

(١٨) **الحياة**، ٢٢/٢/٩٨.

(١٩) Gils Bert H. Flanz (ed.), **Constitutions of the Countries of the World**, N.Y: Oceana Pub. Inc. Dobbs Ferry, 1995, P. 80.

(٢٠) **الحياة**، ٢٩/١١/٩٧.

(٢١) **الموجز عن إيران**، ١٠/٩٧، ص ٨.

(٢٢) **الحياة**، ٣/٣/٩٨.

(٢٣) **الدستور**، ٣/١٢/٩٧.

(٢٤) **الموجز عن إيران**، ٦/٩٧، ص ٤.

(٢٥) **الحياة**، ١٦/٧/٩٧ و ٣/١١/٩٧.

(٢٦) د. نيفين مسعد، الانتخابات الإيرانية: ما يتغير فى عهد خاتمى وما لا يتغير، **مجلة الدبلوماسى**، عدد ٢١، ٦/٩٧، ص ص ٢٩- ٣٣.

(٢٧) **الوسط**، عدد ٢٨٦، ٢١/٧/٩٧، ص ١٧.

(٢٨) **الموجز عن إيران**، ٦/٩٧.

(٢٩) د. محمد السعيد عبد المؤمن، الصحف الإيرانية: قراءة فى الخطاب السياسى لخاتمى: أبرز مرشحى الرئاسة الإيرانية، الملف الإيرانى، عدد ٤، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٠٧.

(٣٠) د. رغيد الصلح، بعد انتخاب خاتمى: فرصة مناسبة لتحسين العلاقات العربية الإيرانية، **الحياة**، ٢/٦/٩٧.

(٣١) **الحياة**، ١٣/٥/٩٧.

(٣٢) انظر المقال المهم لفهمى هويدى : ربيع العرب فى إيران ، **الأهرام** ، ٢٨/٢/ ٩٨.

ولمزيد من التفاصيل عن نخبة خاتمى راجع :

الموجز عن إيران ، ٩/ ٩٧، ص ص ١١- ١٤.

الحياة ، ١٠/٣/ ٩٧.

(٣٣) السيد ياسين ، حوار الحضارات فى عالم متغير ، ورقة مقدمة إلى **مؤتمر صراع الحضارات أم حوار الثقافات** ، القاهرة ، ١٠- ١٢/٣/ ٩٧.

Ash Amin & Nigel Thrift, Globalization, Institutional, Thickness and Local Prospects, **Revue d'economie Regionale et Urbaine,** n 3, 1993, PP. 406 - 407 .

(٣٤) **الحياة** ، ١٢/١٢/ ٩٧.

(٣٥) انظر عرضًا لهذا القانون فى :

د . سعد الدين إبراهيم ، قانون الاضطهاد الدينى ... ضد من؟ الوقد ، ٢١/٥/ ٩٨.

(٣٦) **الحياة** ، ٨/١/ ٩٨.

(٣٧) Abdullah Al Shayeji, **OP.cit,** P. 12 .

(٣٨) الموجز عن إيران ، ٦/ ٩٧، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٨٠.

(٣٩) انظر الرأى الداعى للتطبيع مع إيران كما تحقق تطبيع مماثل مع الصين ، خاصة بعد فشل أهداف سياسة احتواء إيران (وقف معارضتها للتسوية ، وإنهاء دعمها للإرهاب ، وعرقلة برنامجها العسكرى ، وتغيير موقفها من حقوق الإنسان) .

Edward Mortimer, Dealing With Iran, **Financial Times,** 22/10/97 .

وكذلك الرأى المطالب باحتواء إيجابى لإيران من خلال تشجيع إنجاز الصفقات بين رجال الأعمال من الطرفين .

Zbigniew Brzezinski & Others, Differentiated Cantainmeent, **Foreign Affairs,** PP. 20 - 30.

(٤٠) Y. C Yuter, Slow Terrorism with an Oil Glut, **the Christian Science Monitor,** 22/10/97 .

(٤١) الحياة ، ٤/٢/ ٩٨، **مرجع سبق ذكره** .

(٤٢) **الحياة**، ٦/٥/٩٨.

(٤٣) الحياة، ٢٤/٢/٩٨، **مرجع سبق ذكره**.

(٤٤) د. حازم الببلاوى، حوار أم صراع الحضارات؟ انطباعات غير متخصص، ورقة مقدمة إلى **مؤتمر العولمة وقضايا الهوية الثقافية**، القاهرة، ١٢- ١٦/٤/٩٨.

(٤٥) David Rieff, A Global Culture?, **World Policy Journal,** vol X, no 4, Winter 93/94, p. 77.

(٤٦) Peter Berger, Four Faces of Global Curlture, **National Interest,** Fall 97, PP. 23-29 .

(٤٧) حول بعض هذه التحديات، انظر ما يعبر عنه د. محمد عابد الجابرى« بالاستتباع الحضارى» فى :-

العولمة والهوية الثقافية : عشر أطروحات، ورقة مقدمة إلى ندوة العرب والعولمة، بيروت، ١٨- ٢٠/ ١٢/ ٩٧.

(٤٨) **الحياة**، ١/١٢/ ٩٧.

(٤٩) انظر الحديث المهم مع عطاء الله مهاجرانى فى :

الوسط، عدد ٣١٥، ٩/٢/٩٨، ص ٢٣.

(٥٠) **الموجز عن إيران** ٨/٩٧، ص ٦.

(٥١) **الحياة**، ٣/٥/٩٨.

(٥٢) Jocob Goldberg, Saudi- Arabia and the Iranian Revolution : The Religious Dimension, in David Menashri (ed), **The Iranian Revolution and the Muslim World,** Boulder, Colorado : Westview Press, 1990, PP, 158, 160, 165 .

وانظر أيضا :

مجزرة مكة : الدوافع والوقائع والأهداف، سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ببيروت، القسم الإعلامى، ١٩٨٨.

(٥٣) Jacob Goldberg, **Op.cit,** P. 158 .

وانظر أيضا :

مجزرة مكة ...، **مرجع سبق ذكره**، وبالذات ص ص ١٥- ٦٦ التى تتحدث عن نشأة الحركة الوهابية ومخالفتها تعاليم الإسلام.

(٥٤) فهمى هويدى، **مرجع سبق ذكره**.

(٥٥) Jacob Goldberg, **op,cit,** P. 157.

(٥٦) **Ibid**, P. 159, 156.

(٥٧) **الحياة**، ١٣/٤/٩٨.

(٥٨) Jacob Goldberg, op. cit, p. 157.

(٥٩) محمد البحرانى، آية الله خامنئى يدعو إلى تشكيل مؤسسات إسلامية، **العالم**، عدد ٥٩٩، ١٣/ ١٢/٩٧، ص ١٣.

(٦٠) **الحياة**، ١٢/١٢/٩٧، **مرجع سبق ذكره**.

(٦١) **الموجز عن إيران**، ١٢/٩٧، ص ١٣.

(٦٢) **الحياة**، ١٥/٣/٩٨.

(٦٣) **الحياة**، ٩/٩/٩٧.

(٦٤) **الحياة**، ٢٧/٥/٩٨.

(٦٥) **الحياة**، ٢٠/٧/٩٧.

(٦٦) الموجز عن إيران، ٤/٩٧، ص ٨.

(٦٧) **الحياة**، ١٣/٤/٩٨، **مرجع سبق ذكره**.

(٦٨) **الحياة**، ٢٧/٥/٩٨، **مرجع سبق ذكره**.

(٦٩) **الحياة**، ١٣/٩/٩٧.

(٧٠) **الحياة**، ٣٠/٦/٩٧.

(٧١) **الحياة**، ١٣/٤/٩٨، **مرجع سبق ذكره**.

(٧٢) **الحياة**، ٤/٤/٩٨.

(٧٣) Yosef Oimeri, Iranian- Syrian Relations Between Islam and Real Politics, in David Menashri (ed), **op. cit,** p. 174.

(٧٤) الموجز عن إيران، ٧/ ٩٧، ص ١٠.

(٧٥) **الحياة**، ٢٦/٤/ ٩٨.

(٧٦) **الحياة**، ٢٧/٤/ ٩٨.

(٧٧) **الموجز عن إيران**، ٤/ ٩٧، ص ١٣.

(٧٨) التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٧، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠.

(٧٩) صلاح بسيونى، حول العلاقات المصرية - الإيرانية، الأهرام، ٢٢/٢/ ١٩٩٥.

(٨٠) **الحياة**، ٥/٧/ ٩٧.

(٨١) **الموجز عن إيران**، ٤/ ٩٨، ص ١١.

(٨٢) **الحياة**، ٣/١/ ٩٧.

(٨٣) لمزيد من التفاصيل حول مجموعة الشمانى انظر: -

د. نيفين مسعد، «مجموعة الثمانى دول الإسلامية»، فى د. سمعان بطرس (محرر)، **مستقبل الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربى**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٨، ص ص ٣٧٣- ٤٠١.

(٨٤) **الأهرام**، ٣/١١/ ٩٥.

(٨٥) انظر تصريحات مبارك، وولاياتى، وخاتمى فى المصادر التالية:

د. على نورى زاده، خاتمى بعد مائة يوم ورسالة عبر الحسن إلى الأسد، **الموجز عن إيران**، ١١/ ٩٧.

الحياة، ٢٩/٥/ ٩٧.

الحياة، ١٢/١/ ٩٨.

(٨٦) صلاح بسيونى، **مرجع سبق ذكره**.

(٨٧) **الحياة**، ٢٨/٧/ ٩٧.

(٨٨) **الحياة**، ١٤/٤/ ٩٨.

(٨٩) **الحياة**، ٩٨/٨/١٩.

(٩٠) **المرجع السابق**.

(٩١) حول بعض ما يسببه قصف إيران لقواعد مجاهدى خلق من اضطراب شديد لعلاقاتها مع العراق، انظر التحليل التالى:

نور الهدى زكى، ألغاز العدوان الإيرانى على الأراضى العراقية، العربى، ٩٧/١٠/٦.

(٩٢) د. بيروز مجتهد زادة، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين (الورقة الإيرانية)، فى مجموعة من الباحثين، **العلاقات العربية الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، ص ٤٨٤– ٥٠٦.

(٩٣) **الحياة**، ٩٨/٥/٢٨.

(٩٤) انظر بعض الممارسات الإيرانية بالجزيرة، فى:

د. نيفين مسعد، العرب وإيران، مرجع سبق ذكره، ص ١٩١.